مؤتمر
حلّ الدولتين وما يستتبعه
التصورات الموازية لمستقبل القضية الفلسطينية وإمكانيات التسوية

التقرير الختامي

بيت المستقبل، بكفيا
9 - 10 حزيران/يونيو 2017 – لبنان

في ظلّ الأزمات المستفحلة التي يعاني منها العالم العربي، وفي ظلّ انعدام التوازن الذي تشهده الأنظمة الإقليمية والدولية على حدّ سواء، تراجعت مكانة القضية الفلسطينية وتراجعت معها فرص "حلّ الدولتين" الذي تبناه قرار مجلس الأمن رقم 242 بعد حرب 1967 وشكّل فيما بعد مرجعية للمفاوضات في اتفاق أوسلو عام 1993. ويعتبر البعض أن حلّ الدولتين لم يكن مطروحاً لدى الإسرائيليين كحلّ جديّ من الأساس، عازين أسباب موته السريري إلى سياسة فرض الوقائع على الأرض التي اعتمدتها إسرائيل، لا سيّما لجهة التوسع الإستيطاني والتهويد. وبالفعل، في ظلّ تنامي تيار اليمين المتطرّف في إسرائيل اجتماعياً وسياسياً، بلغ تمدّد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مبلغاً أصبح من المستحيل معه تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حلّ الدولتين وبات ما يسمى "بالكيان الفلسطيني" مقطَّع الأوصال ومحاصَراً من قبل إسرائيل. ويرى البعض الآخر أن الانقسام الداخلي الفلسطيني ساهم إلى حدّ كبير في تقويض فرص حلّ الدولتين، في ظل فشل صيغة "الأرض مقابل السلام" مع بروز الحركات الإسلامية الجهادية

Wilfried Martens Centre for European Studies
Konrad Adenauer Stiftung
مركز القدس للدراسات السياسية AL-QUDS CENTER For Political Studies
بيت المستقبل MAISON DU FUTUR

ودخول جهات إقليمية على خط تفشيل المسارات الدبلوماسية لصالح استمرار مسار المقاومة المسلّحة كسبيل وحيد لحلّ القضية الفلسطينية. فماذا يخبئ المستقبل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما هي آفاق الحلول الممكنة؟ هل ما زال إنقاذ حلّ الدولتين ممكناً أو ستُرجح كفة الميزان حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية، أم سيرسو الأمر على حلّ إقليمي متعدد الأطراف يقوم على تبادل للأراضي مع دول الجوار لتشكيل كيان فلسطيني، أو سيبقى الوضع القائم على ما هو عليه مع احتمال الانزلاق إلى العنف أو أي شكل من أشكال الفوضى الشاملة؟

في محاولة لاستشراف مستقبل القضية الفلسطينية وبلورة الحلول الممكنة، عقد بيت المستقبل ومركز القدس بالتعاون مع مؤسسة كونراد آديناور ومركز ويلفريد مارتن للدراسات الأوروبية، مؤتمراً في مقرّه بسرايا بكفيا يومي 9 و10 حزيران/يونيو، بمشاركة لفيف من صنّاع القرار والخبراء والباحثين والأكاديميين.

افتتح الرئيس أمين الجميّل المؤتمر متمنياً رمضاناً كريماً للجميع، ومرحباً "بالمناضل الدبلوماسي نبيل شعث ممثلاً الصديق العزيز سيادة الرئيس محمود عباس"، وشاكراً مدير مركز القدس عريب الرنتاوي وممثلي مؤسسة كونراد آديناور ومركز مارتن على المساهمة في إنجاح هذا المؤتمر. شدّد الرئيس الجميّل على أهمية انعقاد هذا الحدث في هذا التوقيت لتزامنه مع ذكرى مرور 50 عاماً على حرب عام 1967، مؤكداً أنه منذ تأسيسه سنة 1975 وبيت المستقبل يكرّس قسطاً كبيراً من نشاطه دفاعاً عن القضية الفلسطينية لأنها "قضية حق راسخة في ضمير ووجدان كل إنسان عربي وغير عربي". وعلى الرغم من غرق لبنان في الحرب الأهلية، "لم يفقد بيت المستقبل البوصلة يوماً ورفع لواء الحق الفلسطيني دون هوادة"، مذكراً أن إحدى أهم منشورات المؤسسة وهي مجلة حاليات، خصصت ثلث مضمونها للقضية الفلسطينية.

وإذ سلّط الضوء على ما يجمع لبنان بالقضية الفلسطينية أقله وجود مئات الآلاف من الرعايا الفلسطينيين المقيمين فيه، قال إن أوجه الشبه بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية عديدة بدءا من احتلال الأرض والخشية على السيادة والكيان والتمسك بالنظام السياسي الديمقراطي، مروراً بمحاربة الإرهاب والأصولية والتطرّف ودفع ثمن النزاعات بين الدول العربية وتدخّل بعضها في الشأنين اللبناني والفلسطيني، وصولاً إلى عرقلة التسويات. وذكر أنه على الرغم من الظروف المأساوية التي تمرّ بها المنطقة راهناً، ما تزال القضية الفلسطينية في الواجهة بفضل نضال الشعب الفلسطيني والتحركات الشعبية في بعض الدول العربية والغربية وجهود السلطة الوطنية السياسية والدبلوماسية يكلّلها تحرك الرئيس أبو مازن، مشيراً إلى معلومات تتحدث عن مبادرات قريبة لدفع المسار الدبلوماسي لحلّ القضية الفلسطينية قد يُكشف اللثام عنها بعد شهر رمضان المبارك.

وحذّر من خطر الوقوع في فخ انتظار حلّ أزمات المنطقة للدفع بمسار حلّ القضية الفلسطينية، لأن من شأن ذلك تهديد الجهود الآيلة للتوصل إلى تسوية ويزيد من انتشار الحركات الإرهابية. وقال إنه لطالما استخدمت القضيتين الفلسطينية واللبنانية لغايات أخرى لا علاقة لها بهما، معتبراً أن الأولوية هي للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأم، والبدء بحلّها قد يؤدي إلى تسوية الأزمات الأخرى في المنطقة ومشاكل الأصولية والإرهاب والتطرّف الإسلامي، فيما أن العكس غير صحيح.

وتحدث عن التأثير السلبي لغياب قيادة عربية قوية وقادرة على جمع العرب حول مبادرة إنقاذية لحلّ الأزمات العربية الراهنة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، متسائلاً عن دور الجامعة العربية وداعياً إلى وقفة يقظة للقيادة العربية تعوّض عن رداءة السياسة العربية على مدى عقود، وتخلق إطاراً لاحتضان القضية الفلسطينية وتفتح مساحات لتسوية دائمة للنزاعات في الإقليم على رأسها النزاع العربي الإسرائيلي. وقال إن القضيتين اللبنانية والفلسطينية متلازمتان وحلّ القضية الفلسطينية قد يكون بداية الطريق لحل القضية اللبنانية.

أخذ المنصة نبيل شعث ممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبدأ بشكر الرئيس الجميّل وكل المؤسسات المنظّمة لهذا المؤتمر، ناقلاً تحيات الرئيس عباس القلبية، خاصة وأن "للبنان مكانة كبيرة في قلب كل فلسطيني، لأن الثورة الفلسطينية انطلقت منه وكان المساند الأكبر لجهود تأسيس الكيان الفلسطيني والاعتراف الدولي بهذا الكيان وبحقوق الفلسطينيين". وأضاف: "لكم من كل فلسطيني في دولة فلسطين الشكر". وشدّد على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية لأن الشرخ الحاصل حالياً غيّب الديمقراطية، موضحاً استحالة إجراء انتخابات في الضفة وحدها لأن ذلك سيعزّز الانقسام. وقال إن عودة الديمقراطية وتحقيق المشاركة الشعبية في السلطة أمران مهمان لأنه من أكثر من الفلسطيني عانى من الاستبداد ومن يدرك أكثر منه أن السلطة تنبثق من الشعب لخدمة الشعب. وتابع: "لذلك يجب استعادة الشرعية من خلال الذهاب إلى انتخابات تحقّق الوحدة الوطنية وينتج عنها ائتلاف يُشرك الجميع في السلطة دون إقصاء أحد. هذا هو موقف السلطة الوطنية وموقف حركة فتح: الوحدة هي مفتاح عودة منظمة التحرير الفلسطينية، المظلة التي جمعت كل الفصائل على اختلاف توجهاتها". وأكد أن الهمّ الرئيس حالياً هو مواجهة الاستعمار الاستيطاني الوحيد المتبقي في العالم والذي تمارسه إسرائيل، "ونعتبر هذه المواجهة معركة المعارك"، كاشفاً أن الاستيطان تضاعف في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بنسبة 55 بالمئة. وأوضح أنه على الرغم من تعهّد الجانب الإسرائيلي منذ كمب ديفيد وقف عملية الاستيطان، إلا أنه لم يف بتعهده وبات عدد المستوطنين

في الضفة يبلغ أكثر من 400 ألف موزعين على 128 مستوطنة منتشرة من جنوب الضفة إلى شمالها. أما في القدس الشرقية التي تعتبرها الأمم المتحدة أرضاً محتلة، فيعيش نحو 350 ألف مستوطن في نحو 20 مستوطنة.

وأضاف أن إسرائيل تسيطر على 92% من مياهنا تذهب إلى نحو 800 ألف مستوطن، ويعيش الفلسطينيون على 8% منها فقط. وأردف: "لو كنا دولة قائمة لها حدود واضحة لما وجد الانقسام الداخلي الفلسطيني"، مؤكداً أن حلّ الدوليتن بالنسبة إلينا هو قيام دولة على حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية وحق تقرير المصير وعودة اللاجئين، وهذا ما أعرب عنه الرئيس أبو مازن خلال زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخيرة لبيت لحم.

وختم بالقول: "نحن لا نعلم حتى الآن أي شيء عن مبادرة أميركية جديدة. ولكن بالنسبة إلينا، يبقى قيام دولة فلسطينية هو مشروعنا المستقبلي، وعلينا أن نعيد شرعية المنظمة ونحقّق الوحدة الداخلية. علينا الاتفاق على إنهاء الانقسام الحاصل وعلى إنتاج إدارة واحدة في ظلّ حكومة وحدة وطنية لا تقصي أحداً. حركة حماس جزء من وجودنا ولا أحد يريد استبعادها عن هذا الائتلاف الذي نسعى إليه. ندرك الصعوبات التي نواجهها لا سيّما في ظلّ الضبابية التي تحيط بالنظام الدولي والوضع العربي المتشرذم، ولكننا سنبذل كل جهدنا لتحقيق وحدتنا ومواصلة نضالنا وما زال شعارنا ثورة ثورة حتى النصر".

وعن مركز القدس تحدث مديره عريب الرنتاوي مرحباً بالحضور وموجهاً شكراً خاصاً للرئيس عباس لانتدابه الدكتور شعث لتمثيله في هذا المؤتمر وللرئيس الجميّل على استضافته هذا المؤتمر ورعايته الكريمة له "وعلى كلمته التي أجدني متوافقاً مع كل ما جاء فيها"، ولمؤسسة كونراد آديناور ومركز مارتن على مساهمتهما في إنجاحه. وسلط الضوء على أهمية هذا المؤتمر في الزمان والمكان، لجهة تزامنه مع ذكرى "الهزيمة العربية الكبرى في حزيران عام 1967، حرب الستة أيام التي لم تغرب بعد"، والتي حوّلت إسرائيل من مجرد كائن غريب مزروع عنوة في جسد العالم العربي إلى قوة إقليمية جبّارة، لم تنجح على الرغم من ذلك في كسر الشعب الفلسطيني وفي الوقوف بوجه نضاله، مؤكداً أن إسرائيل "لم تسترح باليوم السابع". وأضاف: "يلتئم المؤتمر أيضاً في وقت تشتعل فيه المنطقة بالأزمات التي أدت إلى تراجع أهمية القضية الفلسطينية وتآكل الاهتمام العربي الشعبي والرسمي بها، ويأتي ليؤكد من جديد على محورية هذه القضية التي نعتبرها أم القضايا في العالم العربي والمنطقة ولنبعث رسالة مفادها أن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار دون التوصل إلى حلّ عادل ودائم لها". أما من حيث المكان، فقال إن انعقاد هذا

المؤتمر في بكفيا يعدّ شاهداً على تجاوز الخلاف الفلسطيني اللبناني الذي شهدناه أبان الحرب الأهلية اللبنانية "المؤلمة والمريرة"، بما من شأنه أن يشكّل نموذجاً للمسار الذي يجب أن نسلكه لحلّ الأزمات الراهنة وتحقيق المصالحات بين الأطراف الداخلية المتنازعة في العالم العربي، لتجاوز هذه الأوضاع الشاذة لا سيّما مع ظهور الفكر التكفيري وخطاب الكراهية الذي يبثه واستمرار سياسات توظيف الأزمات إقليمياً ودولياً لمصالح ضيقة.

وختم معرباً عن أمله بأن يتمكن هذا المؤتمر من "تظهير الصورة الكاملة للمشهد الفلسطيني في أبعاده الداخلية والإقليمية والدولية"، لبلورة تصورات الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية والخيارات المستقبلية التي تنتظر الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ومستقبل كفاحه في سبيل حريته واستقلاله.

أخذ المنصة الممثل المقيم لمؤسسة كونراد آديناور، بيتر ريمللیه، وبدأ مداخلته متسائلاً إذا ما كنا "سنشهد يوما نرى فيه السلام بين الإسرائيلين والفلسطينيين قد تحقّق". وقال إن هذه القضية لطالما شغلت مؤسسة كونراد آديناور لا سيّما في ظلّ القيم التي تؤمن بها وعلى رأسها الحرية والعدالة والتضامن والتي تعتبرها مدخلاً للتعاطي مع مختلف الأزمات في العالم ومنها القضية الفلسطينية. وأعرب عن إيمان المؤسسة بحلّ الدولتين "كما أكدت عليه خلال زيارة الرئيس محمود عباس الأخيرة لمقرها في برلين". وأضاف أنه عندما نفكر بما يجري في فلسطين، نفكر بالمستوطنات وبالظروف الحياتية الصعبة في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل وبمعاناة مليوني فلسطيني في قطاع غزة، فضلاً عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. وتابع أن كلمة "أباتراید" باتت شائعة عندما نتحدث عما يجري في فلسطين وهذا ما يدفعنا إلى التشديد على ضرورة تغيير الأمر الواقع. وذكر أن وعد بلفور الذي تعهد بإقامة دولة يهودية سيبلغ قريباً 100 عام، كما ستبلغ الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ديسمبر المقبل عمرها الثلاثين، "وعلينا البدء باتخاذ خطوات جدية لحلّ هذه القضية وأولى هذه الخطوات هي في دعم حلّ الدولتين".

وتابع أن الوضع في فلسطين وإسرائيل شهد تطورات عدة "القليل منها كان إيجابياً لملف القضية الفلسطينية"، إذ باتت النخبة في إسرائيل تجنح إلى اليمين وتظهر تطرفاً دينياً وقومياً، يضاف إلى ذلك تزايد بناء المستوطنات والأخطر هو عدم بذل الجانب الإسرائيلي أي جهد جدي للحدّ من المدّ الاستيطاني. أما السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تعاني من قلة القدرة السياسية وعدم الاستقرار المالي، يضاف إليهما الظروف الحياتية الصعبة في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني وما تؤدي إليه من تأجيج للعنف كما حصل أبان انتفاضة السكين عام 2015.

ومع ذلك قال، شهدنا تغيرات إيجابية على الصعيد الدولي بدأت بالاعتراف بفلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة منذ العام 2012 في خطوة أولى لتصبح فيما بعد عضواً كاملاً، وتلا ذلك قرار مجلس الأمن الذي دان سياسة الإستيطان وأكد على دعم الأمم المتحدة لحلّ الدولتين. وأضاف أنه إذا أرادت إسرائيل أن تبقى دولة قومية ديمقراطية، فلا سبيل أمامها سوى حلّ الدولتين. "ولكن من يعمل للمضي قدماً بهذا الحلّ؟ ما هو موقف الرئيس ترامب من النزاع لا سيّما أن طرفيه في حالة طوارئ دائمة، بما يؤثر سلباً على الشعبين". وختم بالتحذير من خطورة استبدال حلّ النزاع بإدارة النزاع، ليس فقط على الداخل بل ايضاً على اللاجئين الفلسطينين في الشتات وعلى أمن الدول التي تستضيفهم ولا سيّما لبنان. وقال: "نحن لا ندعم طرفاً ضد آخر بل نسعى لتطبيق قيمنا على الطرفين ويعطينا مؤتمر اليوم أملاً بأن حلّ الدولتين لم يدخل بعد غياهب النسيان".

بدأت **الجلسة الأولى تحت عنوان "أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية"** بتعريف منسّقها الأستاذ الجامعي والباحث نواف كبارة بالمتحدثين فيها وهم، الوزير السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية نبيل عمرو، ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فهد سليمان، ورئيس مركز الزيتونة محسن صالح.

وقال كبارة أن الفصائل والقيادات الفلسطينية تحاول بين التوجه الوطني والتوجه الأيديولوجي للإسلام السياسي أن تجد حلاً للأزمة الداخلية التي تعاني منها. فما هي أسباب هذه الأزمة وما هي تداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية وما هي أفضل السبل لحلّها في ظلّ التغيرات الكبرى الإقليمية والدولية؟.

وأخذ الكلام نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فهد سليمان، وقال إن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية مركّبة إذ أنها أزمة استراتيجية العمل الوطني المعتمدة رسمياً التي ما تزال تقوم على مسارين عالقين منذ سنوات: المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية من جهة، وبناء مؤسسات "الدولة" من جهة أخرى، كما أنها أزمة النظام السياسي القائم الذي "اهتزت مكانته التمثيلية وانحسرت فعاليته على جميع المستويات".

وعن أسباب انهيار المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية تحدث عن التعنت الإسرائيلي الرافض لأي مسار يقود إلى مقاربة تعترف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، إضافة إلى بنية العملية التفاوضية ذاتها التي تنطوي على عوامل فشلها لأنها لم تربط بين مرجعية قرارات الشرعية الدولية وهدف المفاوضات، ولم تحدد إطاراً زمنياً للمفاوضات، إضافة إلى

غياب مرجعية دولية متنفذة ونزيهة قادرة على ضبط العملية التفاوضية إذ اختزلت هذه المرجعية بالدور الأميركي المتحيّز لإسرائيل، وعدم وضع آليات تحول دون خلق وقائع جديدة تخلّ في ميزان القوى لصالح أحد الطرفين كالنشاط الإستيطاني وعملية التهويد اللذين أضعفا الجانب الفلسطيني.

من جهة أخرى، عزا أسباب فشل العملية السياسية إلى غياب استراتيجية عمل وطني فلسطيني تصحح الخلل في ميزان القوى من خلال توفير عوامل التماسك الداخلي للحالة الفلسطينية، وعدم السعي الجاد لفك الارتباط بقيود اتفاق أوسلو لا سيّما لجهة الارتهان الأمني والتبعية الاقتصادية لإسرائيل. واعتبر أن بناء مؤسسات الدولة لم ينجح في إزالة العقبات، وبخاصة الإسرائيلية منها، التي تعترض تقدم مشروع الدولة المستقلة مع الأخذ بالاعتبار أن هذه المؤسسات لا يمكن أن ترقى إلى مؤسسات الدولة الوطنية الطبيعية في ظلّ غياب السيادة.

وأوضح سليمان أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني تكمن في أنه يقوم على ركيزتين هما منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية أي سلطة الحكم الإداري الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي شكّلتها المنظمة في العام 1994 بعد اتفاق أوسلو، بما يوحي نظرياً، أن المنظمة هي المرجعية العليا للسلطة. ولكن فعلياً، أوضح أن هذا الأمر غير صحيح بسبب تراجع دور المنظمة إثر قيام السلطة الفلسطينية وانتقال مؤسساتها الرئيسة إلى ولاية هذه السلطة. يضاف إلى ذلك، وفقاً له، تراجع دور مؤسسات الحركة الجماهيرية من اتحادات شعبية ومهنية في الشتات الفلسطيني والتي كانت تلعب دوراً أساسياً في تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني وتوحيدها، وغياب حركات الإسلام السياسي عن منظمة التحرير ما أدى إلى اهتزاز مكانتها التمثيلية بحكم القاعدة الجماهيرية الكبيرة لهذه الحركات ونفوذها السياسي الناتج عن تقديماتها الاجتماعية ودورها في مقاومة الاحتلال.

وتحدث أيضاً عن انقسام السلطة الفلسطينية على نفسها مؤسسياً وجغرافياً، إذ باتت بيد حزبين حاكمين متصارعين ينفردان عملياً بها، ما أدى إلى تعميق سماتها البيروقراطية وممارساتها القمعية. يضاف إلى ذلك أن السلطة صُممت أساساً بحسب أوسلو لتكون لسنوات خمس مجرد كيان إداري يعمل تحت الاحتلال، وباتت عند تجاوز هذه المدة عاجزة عن تأمين حاجات المجتمع لا سيّما في ظل تضافر عوامل سلبية أخرى أهمها هيمنة الريعية في الاقتصاد واستشراء الفساد، إضافة إلى التمدد الإستيطاني وعملية التهويد والحصار الذي تمارسه إسرائيل على قطاع غزة.

ومع اعتراف سليمان بمسؤولية القوى الفلسطينية عن الأزمة الوطنية الفلسطينية وبخاصة الحزبين الأكبر حجماً والأوسع نفوذاً أي فتح وحماس إضافة إلى مسؤولية اليسار الفلسطيني، اعتبر أن جذور هذه الأزمة تعود إلى اتفاق أوسلو وشروطه المجحفة والذي أدى إلى إقامة حكم إداري ذاتي للسكان في ظل مواصلة إستيطان الأرض وإلغاء حق العودة للاجئين وإبقاء السيطرة الإسرائيلية الأمنية على الأراضي الفلسطينية ومن ضمنها المعابر والحدود.

يضاف إلى ذلك وفق ما أوضح ظهور توازنات جديدة تحكم العلاقات الفلسطينية الداخلية، مع تحوّل فتح من الأولى بين متساوين في إطار منظمة التحرير إلى حزب حاكم يحتكر المال والسلاح والتمثيل السياسي الرسمي ويتحكم بمرافق الخدمات والتوظيف. والعدوى نفسها انتقلت إلى حركة حماس بعد أن استولت على مقاليد الأمور في قطاع غزة. في المقابل، انحسرت مكانة كل من فتح وحماس في مناطق الـ 48 والتجمعات الفلسطينية في الشتات لمصلحة اليسار الفلسطيني كحزبي الجبهة والديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي، وأحزاب وشخصيات وتجمعات أخرى.

ورأى أن الخروج من هذه الأزمة الوطنية تقع على كاهل اليسار الفلسطيني من خلال "إعادة بناء الذات وتوطيد التحالفات والانخراط الواسع في الحركة الجماهيرية، مسترشداً ببرنامج سياسي واقعي يضع خلفه التجربة البائسة لاتفاقات أوسلو التي لم ولا يمكن أن تقود إلى إنجاز الحقوق الوطنية لشعب فلسطين".

بالنسبة إلى مستقبل "حلّ الدولتين"، اعتبر سليمان بداية أن هذا المصطلح اقتحم ساحة العمل السياسي بقوة إثر خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن في حزيران/يونيو 2002، أي بعد ثلاثة أشهر من إطلاق "مبادرة السلام العربية"، وكان من بين أهدافه قطع الطريق على هذه المبادرة. وقال إن "حلّ الدولتين" مصطلح فضفاض بعيداً كل البعد عن البرنامج الوطني الفلسطيني بمرتكزاته الثلاثة: دولة مستقلة ذات سيادة على خط الخامس من حزيران/يونيو 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذي يكفله القرار الأممي 194، والاعتراف بأبناء الشعب الفلسطيني في مناطق الـ 48 كأقلية قومية وعلى قاعدة المساواة في المواطنة. وأوضح أن حلّ الدولتين ينطوي مسبقاً على ثلاثة تنازلات رئيسة: تغيير خطوط الـ 67، جعل القدس عاصمة لدولتين وشطب حق العودة إلى الديار والممتلكات. وأردف أنه "بغض النظر عن الموقف من حلّ الدولتين، فمن المسلّم به أن الحالة الفلسطينية غير قادرة على

فرضه والرباعية الدولية أدارت الظهر له وإسرائيل لا تقبل به، فيما أن الإدارة الأميركية في عهد ترامب لا تأتي حتى على ذكره".

وكشف أن عناصر الحلّ المتداولة في مركز القرار في الإدارة الأميركية تدور حالياً حول عدد من العناوين تنطلق من فرضية استحالة التوصل إلى اتفاق سلام قائم على حلّ الدولتين، وتكتفي بتقديم تسهيلات للفلسطينيين فيما تعتبره إسرائيل تقديم تنازلات لهم من المفترض أن يقابلها الإقدام على خطوات عربية علنية ملموسة تبرر هذه التنازلات. وفي هذا الإطار، يجري الكلام عن جذب دول عربية تجمعها مصالح استراتيجية بإسرائيل لا سيّما لجهة التحديات الأمنية في المنطقة، وصولاً إلى عقد مؤتمر إقليمي بهدف التطبيع والتعاون الأمني والإقتصادي بين هذه الدول وإسرائيل.

واعتبر أن حلّ الدولتين بات مستبعداً أقله في المدى القريب، كما أن حلّ الدولة الواحدة "لا يملك أي دينامية خاصة به " ويعيدنا إلى أصل الصراع، أي إلى نكبة الـ 48. وعليه، "يبقى الخيار المجدي للقضية الفلسطينية هو الذي ينطلق من الإنجازات الثمينة التي حققها النضال الوطني الفلسطيني من أجل الارتقاء بالبرنامج الوطني بمرتكزاته الثلاثة عبر إطلاق وتجديد الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني على أرض الوطن وفي شتات جهات الأرض الأربع، مواصلة السعي لتدويل القضية الفلسطينية من خلال العمل على توسيع دائرة الاعتراف بدولة فلسطين وبحقوق الشعب الفلسطيني وتوسيع عضوية دولة فلسطين في جميع المؤسسات والوكالات الدولية ومقاضاة إسرائيل لانتهاكها اتفاقيات جنيف وارتكابها جرائم حرب وتوسيع حملة مقاطعتها". وتحدث أيضاً عن أهمية تجاوز الانقسام الداخلي والعودة إلى المؤسسة الأم أي منظمة التحرير جنباً إلى جنب مع السلطة الوطنية، وتأمين متطلبات الصمود للشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات.

وأخذ المنصة رئيس مركز الزيتونة محسن صالح ليستعرض أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، وقال إن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني حالة من الضعف والترهل انعكست بشكل سلبي واسع على قدرته على العمل والاستفادة من الفرص المتاحة ومن الإمكانات الهائلة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فضلاً عن الاستثمار في البيئة العربية والدولية المتعاطفة مع أماني الشعب الفلسطيني وتطلعاته.

وأضاف أن تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل وفي الشتات وضعف مؤسساتها وتعطيل مجلسها الوطني منذ اتفاقيات أوسلو 1993 لصالح صعود السلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يظهر كأحد أبرز معالم أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك فشل المنظمة في استيعاب قوى فلسطينية فاعلة وذات قاعدة تمثيلية واسعة (خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي) ما أضعف من قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني وجعلها ظلاً للسلطة الفلسطينية. وأسفر ذلك وفقاً له، عن افتقاد الفلسطينيين "لمظلة وطنية مشتركة تجمعهم وتدير مشروعهم وتحلّ خلافاتهم وتضبط بوصلتهم واتجاهاتهم وتنظّم طاقاتهم بشكل فعّال".

واعتبر صالح أن المشروع الوطني الفلسطيني يعاني بشدة من تعارض المسارات بين قواه الفاعلة ومن خلافات عميقة حول البرنامج السياسي والأولويات والثوابت نفسها، وعلى رأسها إمكانية التنازل عن أجزاء من فلسطين. وأكد أن حالة الانقسام الفلسطيني عكست نفسها على مسار المشروع الوطني، وظهر هذا الانقسام منذ توقيع منظمة التحرير تحت قيادة فتح على اتفاقات أوسلو ومعارضة تحالف الفصائل العشر لهذه الاتفاقات. و تكرّس هذا الانقسام مع سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة وسيطرة فتح على السلطة في الضفة الغربية في منتصف 2007.

من جهة أخرى، قال إن مسار التسوية السلمية الذي تبنته فتح وحلفاؤها يعاني من حالة انسداد وفشل لا سيّما في ضوء إفشال الجانب الإسرائيلي لهذا المسار وإفراغه من محتواه، وتزايد مظاهر التطرّف والتعصّب الديني والقومي الإسرائيلي وتصاعد مشاريع التهويد والإستيطان في القدس وباقي الضفة الغربية، وعدم وجود رغبة دولية بعامة وأميركية بخاصة للضغط على إسرائيل وإجبارها الالتزام بمشروع التسوية. وأوضح أنه في المقابل، يعاني مشروع المقاومة المسلّحة الذي تبنته حماس وحلفاؤها من أزمة كبيرة في ضوء الانقسام الفلسطيني وحصار قطاع غزة ووجود بيئة عربية ودولية غير مؤاتية لهذا المسار أو معادية له.

وتحدث عن الأزمات التي تمرّ بها كل من فتح وحماس واليسار الفلسطيني، إذ تعاني الأولى من حالة ترهل في بناها التنظيمية وأزمة في قيادتها وعدم وضوح في أهدافها، وتعاني الثانية من تشتّت قياداتها وضرب بناها التحتية في الضفة الغربية ومن الاستهداف العالمي والإقليمي لتيارات الإسلام السياسي الذي تشكّل جزءاً منه. أما اليسار الفلسطيني، فيعاني من مشاكل مزمنة في انحسار شعبيته وفي خطابه السياسي وبناه الشبابية. إلى هذا، أشار إلى حالة الضعف التي يعاني منها الشتات الفلسطيني بسبب الأنظمة المختلفة والبيئات المختلفة التي يعيش في ظلّها، ما أدى إلى إضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على تنظيم نفسه وصناعة قراره الوطني

المستقل. وأكد أن غياب الديمقراطية في المنطقة انعكس على "قدرة الحركة الوطنية على إدارة الاختلافات وإدارة التنوع بشكل حضاري وبناء".

وختم قائلاً إنه على الرغم من الآمال العريضة التي حملها الفلسطينيون تجاه "الربيع العربي" عند انطلاقته، فإن الحالة البائسة التي تشهدها البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين وما تعانيه من حروب وصراعات قد انعكست سلباً على الحالة الفلسطينية حالياً، وستبقى كذلك أقلّه في المستقبل القريب.

بدأ نبيل عمرو مداخلته بشكر الرئيس الجميّل وسائر المؤسسات المنظّمة لهذا المؤتمر، معرباً عن إعجابه بعنوان الجلسة لأنه يربط الموضوع الداخلي الفلسطيني بالحلّ السياسي للقضية الفلسطينية. وقال إذا أردنا أن نكون صريحين في مقاربة الموضوع، "أقول لكم إنني أخاف من الوضع الداخلي الفلسطيني في حال لاحت في الأفق تسوية للقضية الفسلطينية"، موضحاً أن الأوضاع في العالم العربي قد تتأقلم مع الحلّ ومع أي مبادرة أميركية تذهب في هذا الاتجاه، لكني "أخاف من الوضع الداخلي الفلسطيني ومن عدم جهوزتيه للحلّ". واعتبر أن السبب الرئيس في الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية لا يكمن في الإختلاف على الرؤية السياسية أو على العقيدة "ولكنه يكمن في الصراع على السلطة" وعدم تجديد القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية"، إضافة إلى ممارسات مختلف الفصائل التي أثبتت أنها "لا تعرف الديمقراطية". وأضاف أن مقاطعة حماس للمنظمة أتعبها، إضافة إلى "الحرد الموسمي" لبعض الفصائل، والجمود الذي تعاني منه. وأكد عدم وجود نزاع سياسي وصراع أيديولوجي يفسّران أزمة الوضع الداخلي، فاليسار وحماس وفتح لا يختلفون على الصيغة السياسية ولا يوجد خلاف عقائدي بينهم وقد التحقوا جميعاً بالمسار السياسي وأخر من لحق بهذا الركب هو حماس. "الصراع هو صراع على السلطة". والأهم تابع، أن طرفي الصراع الداخلي ينسقون أمنياً مع إسرائيل وهذا التنسيق على نوعين، تنسيق الصواريخ غير المباشر بين حماس وإسرائيل وتنسيق السكاكين المباشر بين فتح وإسرائيل. وأكد وجود أطراف إقليمية أكبر توجّه الأمور في غزة وهي تركيا وقطر.

وإذ أعاد التأكيد على خوفه من عدم جهوزية الداخل الفلسطيني لأي حلّ، قال إن هذا الخوف يتفاقم في ظل وجود محاولات حلّ جيدة في الوقت الراهن قد تحرك المسار السياسي وتفضي "إلى شيء ما". وتابع أن حلّ الدولتين تراجع ولكن لا بديل عنه، وإذا تقدّم ترامب بمبادرة ستكون هذه المبادرة تأخذ بكل تأكيد المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار أكثر من المصالح الفلسطينية،

فماذا نفعل في هذه الحالة؟ "هل سنقول لهم إننا كيانان وإن العرب منقسمون إلى معسكرين أو أكثر؟ نحن داخل بوطقة من الصعب الخروج منها لأن الأمور ليست بيدنا بل نحن نتاج توافق دولي أوجدنا". وختم كاشفاً أن "خلافي مع ابو مازن على التشدّد وليس على المرونة إذ أن التشدّد في غير وقته يضعنا في مأزق لا خروج منه".

ومع فتح باب نقاش، طرح الحاضرون الأسئلة التاليه:

- لم تأت المداخلات على ذكر فلسطيني الداخل اي عرب 48 وحتى السلطة تهملهم على الرغم من أن وجودهم حفظ القضية الفلسطينية. هل من حلول للقضية دون أخذهم بعين الاعتبار؟

- عريب الرنتاوي قال: "المتحدثون هم ممثلون للتيارات الرئيسة في فلسطين وكنا نأمل أن يتحدث كل منهم عن الأزمات التي يمرّ بها تياره ولا يكتفي بانتقاد السلطة. من السهل انتقاد السلط وأبو مازن ولكن ماذا عن الآخرين؟. حماس في مأزق وليس أمامها اليوم سوى العودة إلى البيت الفلسطيني. ألا يجب علينا مراجعة أنفسنا؟".

وفي رده على الأسئلة أشار سليمان إلى وجود تطورات في مناطق الـ 48 على مستوى الحركة الوطنية الفلسطينية تعد بالكثير في الفترة المقبلة لا سيّما لجهة النضج الفكري السياسي الذي بات يقدم العمل الجبهوي على ما سواه على الرغم من الصراع بين مختلف المكونات، "وهذا ما يجب أن نتعلم منه نحن فلسطينيي المناطق الأخرى"، معتبراً أن تجربة فلسطينيي الـ 48 بأهمية تجربة اليسار الفلسطيني. واعتبر المتحدثون أن هناك فريق واسع بين عرب الـ 48 ساهم بشكل أساسي وفعّال في تطوير الجهد الفلسطيني لوضع مبادرات للحلّ، لافتين إلى أن القيادة السياسة لهم هي اليسار الفلسطيني دون منازع على الرغم من ضعفه في مناطق أخرى.

أما عمرو، فاستغرب ما قاله الرنتاوي مؤكداً أن الوضع في الداخل الفلسطيني محزن ونحن بحاجة إلى ملامسة مواقع الخلل للخروج من هذه الأزمة، معتبراً أن مقاربته الواقعية تستند إلى ضرورة إيجاد مخرج ضمن ما هو متاح. ولفت إلى أن فلسفة التشدد لم تنفع في الماضي ولن تنفع مستقبلاً، والخطوة الأولى في السير على الطريق الصحيح تكمن في إنعاش منظمة التحرير الفلسطيني وإعادة مؤسساتها للعمل، لأنه دون مؤسسات يصبح القرار السياسي عرضة للضياع بسبب عوامل لا نستطيع أن نتفادها. وأكد أيضاً أهمية إعادة الاعتبار للشعب الفلسطيني عبر إجراء انتخابات محلية وبرلمانية تسدّ الفجوة الموجودة بين الفصائل والناس، كما شدّد على ضرورة تجديد الشرعية من الناس وعلى اعتماد المرونة عندما ندخل مسار التسوية، "لأننا اذا لم نقبل الأمور طوعاً ستُفرض علينا فرضاً".

أما صالح فأشار للرنتاوي إلى أن عنوان الجلسة هو أزمة الحركة الوطنية وليس أزمة كل فصيل، مؤكداً أنه لا يمثل حماس بل يمثل نفسه. واعتبر القول إن الإسلاميين لا يؤمنون بالديمقراطية غير صحيح، لا سيّما أنه لم يفتح أمامهم المجال للحكم لمعرفة ذلك، مؤكداً أن حماس لم تقاطع فتح بل المنظمة هي من أقفلت الباب على نفسها، وفي الوقت الذي "نتكلم فيه عن شراكة في السلطة نستفرد فعلياً بها ولا نسمح لأحد بالمشاركة".

قبل انطلاق الجلسة الثانية، تحدث رئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة وقال: "قد أكون صادماً في بداية حديثي. لنضع أنفسنا قليلاً مكان المتطرفين الإسرائيليين، فهم بالتأكيد يسألون لماذا علينا التنازل للفلسطينيين؟. الأمر محزن، فبعد 80 سنة على النكبة و50 سنة على النكسة، ما نراه من صراع بين الفصائل الفلسطينية من أجل السلطة والاستيلاء على القرار ضيّع القضية. كيف نستطيع تحويل هذا المشهد المحزن إلى عملية استنهاض حقيقية؟ لم يعد مقبولاً أن يستمر الوضع الفلسطيني كما هو عليه حالياً، لأنه لو راوح مكانه لبقيت كل أبواب الحلول مسدودة". وأضاف: "نحن غير جديرين بحمل هذه القضية المحقة. فكيف يمكن استنهاض قوانا أولاً على الصعيد الفلسطيني وثانياً عى الصعيد العربي؟. إن عدم إجراء انتخابات في الداخل الفلسطيني لمعرفة من يمثل الفلسطينيين أمر غير مقبول والخطوة الأولى لإصلاح البيت الداخلي تبدأ بهذه الانتخابات. من جهة أخرى، لا بدّ من تفعيل المبادرة التي قدمها العرب منذ 15 عاماً. العرب اكتفوا بتقديم هذه المبادرة معتبرين أنهم بذلك أدوا قسطهم للعلى، في حين أنه لم تسع أي دولة عربية إلى تسويق هذه المبادرة بشكل جدي. هذه المبادرة تشكّل الإطار الذي يجب أن نخرج منه للعالم لأنه يدفع من جهة بحلّ الدولتين ويمثل من جهة أخرى الإجماع العربي. علينا السير بهذين المسارين الفلسطيني والعربي للتوجه إلى العالم والمطالبة بحلّ عادل للقضية الفلسطينية. علينا حمل هذه القضية إلى وجدان العرب والعالم وإلا لن نتقدم. لا نريد مزيداً من اليأس ولكن تلوح اليوم أمامنا فرصة علينا أن نستفيد منها من أجل استنهاض فلسطيني وعربي ودولي".

بدأت **الجلسة الثانية تحت عنوان "التحولات في المجتمع الفلسطيني، الداخل والشتات"**، بتعريف منسّقها سامي عون، بروفسور في جامعة شيربروك كندا، بالمتحدثين فيها وهم رئيس الوزراء الأردني السابق طاهر المصري، ومدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية هاني المصري، ورئيس لجنة حقوق الإنسان الفلسطيني سهيل الناطور.

بدأ عون الجلسة بطرح سؤال يتناول كيفية المحافظة على الهوية الفلسطينية في ظل تشتت

اللاجئين الفلسطينيين في أصقاع الأرض وتشتت فلسطيني الداخل بين فلسطيني الـ 48 وفلسطيني الضفة وفلسطيني القطاع؟

أخذ طاهر المصري الكلام وبدأ مداخلته بالقول إنه لطالما فرضت مسألة هوية الفلسطينين نفسها في الأردن أما عاطفياً أو عقلانياً، مشيراً إلى أن العلاقة بين الأردن وفلسطين متجذّرة وارتبط مصيرهما الوجودي تاريخياً ببعضهما منذ لحظة "إصدار بريطانيا شهادة ميلادهما معاً". وأضاف أن الأردنيين من أصل فلسطيني فئتان: مواطنو الضفة التي اتحدت مع الأردن، وهذه الفئة أردنية الجنسية ولكن بعد قرار فك الارتباط عام 1988 سُحبت الجنسية من بعضهم وأصبحوا فلسطينيين واحتفظ بعضهم الآخر بجنسيته. الفئة الأخرى هي فئة اللاجئين الذي هاجروا من فلسطين عام 1948 وهم أكثر من مليونين وهم المعنيون بحق العودة وعملية التعويض.

وأكد أن الفلسطينيين جزء من النسيج المجتمعي الأردني ومنخرطين فيه وهم مشمولون في الوقت عينه بقرارات الأمم المتحدة لجهة حقهم بالعودة وبالتعويض، إذ أن الجنسية الأردنية لا تلغي هذا الحق كما تؤهلهم ليكونوا مواطنين يتمتعون بحقوق كاملة وعليهم واجبات كاملة. وكشف أن الأمر أخذ مساراً أخر عام 1970 عندما حصل اشتباك بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما دفع بالحكومة الأردنية الى اتخاذ تدابير في حق الفلسطينيين منها تحديد فرص العمل، وجاء بعد ذلك قرار فك الارتباط "واستقلت حينها من الحكومة احتجاجاً على هذا القرار". مشكلة من هو أردني ومن هو فلسطيني لم تفرض نفسها على الشارع الأردني إلا مؤخراً، وبقيت منذ مطلع عام 1990 محصورة ضمن دائرة نخبة المفكرين حين بدأ يتشكّل تيار معادي للأردنيين من أصل فلسطيني يطالب بسحب الجنسية منهم بحجة تعزيز التمسك بالقضية الفلسطينية.

وأضاف: "لن أشرح مكونات الهويتين الفلسطينية والأردنية من منظور أكاديمي تاريخي، ولست بحاجة إلى التأكيد أن هاتين الهويتين ما تزالا في مرحلة النضوج والتكوّن وهما تتشكلان تحت عنوا الارتباط العضوي بين فلسطين والأردن". وتساءل عن إمكانية التفاؤل مستقبلاً بمعادلة تعبّر عن وحدة الحال بين الهويتين، مؤكداً أن ما يفصل بين الأردني من أصل فلسطيني والأردني-الأردني هو خيط رفيع يتعلق بحق العودة، وهذا الخيط أدى إلى اختلاف النخب في تعريف الأردني من غير الأردني. ولكن واقعياً، قضية الهوية الفلسطينية تتعلق بفلسطيني الداخل أما الأردنييون من أصل فلسطيني فهم أردنيون واندماجهم بالانتماء والتبعية الوطنية والجغرافيا والنسيج الاجتماعي إلى الأردن هو واقع معاش، علماً أن الحنين إلى الأصل يبقى أمراً

إنسانياً. وإذ انطلق من ثابتتين تستند إليها العلاقة بين الطرفين وهما أولاً اعتراف الأردن بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للفلسطينيين وعليه لن يفاوض عنها ونيابة عن الفلسطينيين وثانياً رفض الفلسطينيين لمشروع الوطن البديل في الأردن، أكد على ضرورة التمسك بحق العودة لكي لا تذوب القضية بهويات أخرى ودعم الهوية الفلسطينية كهوية نضالية ضد الاحتلال، "وعلينا في الأردن أن نتفق على ذلك كي لا نسمح للاحتلال بإقامة الوطن البديل".

أخذ المنصة هاني المصري ليسلّط الضوء على "المأزق الشامل" الذي تعيشه القضية الفلسطينية ويعيشه فلسطينيو الداخل والشتات على حد سواء، معتبراً أن جذور هذا المأزق يعود إلى فشل الفلسطينيين في تحقيق مشروعهم الوطني، "لا ذاك الذي بدأوا به ولا ذاك الذي قبلوا به"، حتى وصلوا اليوم إلى حائط مسدود. وأوضح أن استراتيجية المقاومة كاستراتيجة آحادية وصلت إلى طريق مسدود، وحماس اليوم في وضع لا تحسد عليه وانحصرت الخيارات أمامها في حال استمرارها في انتهاج هذه الاستراتيجية بالخيار الإيراني. أما السلطة التي انخرطت في المسار السياسي، فهي أيضاً وصلت إلى طريق مسدود. وتابع: "لا أحد يستطيع أن يقول إننا في وضع جيد، فجمعينا في مأزق واسرائيل تستهدف الجميع سواء كانوا معتدلين او متطرفين"، لا سيّما في ظل تهميش اليسار الإسرائيلي وتصاعد هيمنة اليمين والتنافس بين اليمين المعتدل واليمن المتطرف حول من يقضم أكثر من الأراضي الفلسطينية، حتى أصبح عدد المستوطنين يجاور الـ 600 ألف مستوطن وأعادت إسرائيل إحياء خريطة إسرائيل الكبرى. وأضاف أنه مع أهمية حلّ الدولتين، "نحن في الحقيقة أمام حلّ اللادولة وهنا يكمن الخطر الأكبر". وأوضح أن إسرائيل لا تستبعد تهجير الفسلطينيين كما حصل عام 48 لا سيّما في ظلّ ما نشهده من تهجير في سوريا والعراق. وكشف أنه يحكى في إسرائيل عن إقامة سبع إمارات بدل السلطة، تقوم على زعامات عائلية تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلة وهذا ما تريده إسرائيل.

واعتبر أن الحلّ الواقعي هو الذي يستطيع تحقيق أقصى الممكنات، وهو بعيد كلّ البعد عن الحلّ الوطني المنشود، إذ ما سيطُرح سيكون حكماً سيئاً. أي مبادرة من الرئيس الأميركي ترامب ومن إسرائيل ستكون سيئة بالنسبة إلى فلسطين. وأكد ضرورة تركيز الجهود لإحباط الخطة الاسرائيلية وإيقاف بناء المستوطنات، "ويمكننا فعل ذلك لأن سلتنا ليست فارغة والقضية الفلسطينة قضية عادلة وهناك اعتراف دولي بعدالتها كما هناك اعتراف بالانتهاكات الاسرائيلية، والأهم أن الشعب الفلسطيني شعب مصمم على المقاومة عسكرياً وسياسياً وثقافياً حتى في ظلّ ضعف السلطة، ما يؤشر إلى عدم قبوله بهذا الواقع". لكن المشكلة تكمن وفقاً له في عدم وجود من ينظم جهوده وفي الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بينه وبين الفصائل ومن هم في

السلطة. وتابع: "الشعب جاهز ولكن السلطة لا تلبي هذه الجهوزية. نحن أمام ما نسمية فضاء جديد يتشكل لم يتبلور بعد بشكل كامل، ولكن إذا لم تقم الفصائل بالإصلاح المطلوب ستتحرك مكونات هذا الفضاء". أما عن طروحات إجراء انتخابات كمخرج من الأزمة، فتساءل عن جدوى إجراء انتخابات في ظلّ الاحتلال قائلاً "إذا كانت الديمقراطية مضمونة تحت الاحتلال فلماذا نعمل على إزالته؟". ولفت إلى أن الاحتلال سمح بانتخابات ما بعد أوسلو لإعطاء أوسلو والتنازلات التي نصّ عليها الشرعية المطلوبة والانتخابات الثانية جرت لإدخال حماس إلى السلطة أيضا من أجل أوسلو.

وتعاقب على الكلام سهيل الناطور ليتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية والدور المأمول للاجئين الفلسطينيين اليوم. وقال: "بات الفلسطينيون يفضلون اليوم خيار الحديث عن الدولة الفلسطينية وسيادتها بدلاً من تكرار شعار حلّ الدولتين، لأن إحدى الدولتين أي إسرائيل ترسخت في واقع المنطقة حتى اعتراف الممثل الرسمي الفلسطيني بها في 1993/9/9، إضافة إلى مصر والأردن، وإدراجها في مشروع التسوية العربية". وأضاف أن الكلام العربي أيضاً حول حلّ الدولتين لم يعد يأتي على ذكر حقوق الفلسطينيين الجوهرية وأهمها انسحاب الاحتلال كاملاً ووقف الإستيطان وإطلاق سراح المعتقلين وضم القدس ورسم الحدود وفقاً للخامس من حزيران، "بل أصبح على العكس يركز على التطبيع وإلغاء المقاطعة والتنسيق الأمني ومنع التحريض على الصمود والنضال، وصولاً إلى تنازل الفلسطينيين عن حق عودة اللاجئين". وبعد أن استعرض مسار أزمة اللجوء الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 وحتى نكسة عام 1967، قال إن منظمة التحرير الفلسطينية أقرّت في العام 1974 برنامجاً جامعاً أوضحت فيه أهدافها بما يلي:

1. حق عودة اللاجئين لديارهم التي طردوا منها بقوة الاحتلال الإسرائيلي.

2. فرض انسحاب قوات الاحتلال عن المناطق المحتلة عام 1967 وإعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

3. ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني.

وأوضح أن هذا البرنامج اصطدم أولاً بأداء متناقض مع الأنظمة العربية ما أدى إلى تفجّر الوضع في الأردن ثم في لبنان وفي داخل الصفوف الفلسطينية ذاتها، واصطدم بعد ذلك باتفاق أوسلو الذي لم يُشر إلى القرار 194 ولا إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين ورحّل مشكلة اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي دون ربطها بأي مرجعية قانونية. وتوالت بعد ذلك

الممارسات السياسية ومواقف مسؤولين فلسطينيين تؤشر إلى تراخ في التعاطي مع حق عودة اللاجئين، ومنها:

- الفقرة الأولى من المادة 7 من اتفاق بيلين/أبو مازن لترتيبات الوضع النهائي في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1995 ومآلها: "بينما يعتبر الفلسطينيون أن حق عودة اللاجئين إلى بيوتهم حق مكفول في القانون الدولي ومبادئ العدالة الطبيعية، إلا أنهم يقرّون بأن المتطلبات الأساسية للحقبة الجديدة من السلام والتعايش، فضلاً عن الحقائق التي خُلقت على الأرض منذ عام 1948، جعلت من تطبيق هذا الحق أمراً غير ممكناً عملياً. ولذا يعلن الجانب الفلسطيني استعداده لقبول سياسات وإجراءات من شأنها أن تضمن بقدر المستطاع رفاه هؤلاء اللاجئين ورغد عيشهم".
- البند 4 من مبادرة أيالون – نسيبة (تموز/يوليو 2002) ومآله: "اعترافاً بمعاناة وتشريد اللاجئين الفلسطينيين، يعمل المجتمع الدولي وإسرائيل ودولة فلسطين على تأسيس صندوق دولي خاص لتعويض اللاجئين الفلسطينيين. ويعود اللاجئون إلى دولة فلسطين فقط، كما يقدم المجتمع الدولي تعويضات وتسهيلات لتحسين أحوال اللاجئين الذين يرغبون في البقاء في مواطن إقامتهم، والذين يرغبون في الهجرة إلى دولة ثالثة".
- خارطة الطريق (2003/3/30) التي طرحها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأبن والتي أرجأت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة الثالثة النهائية ضمن قضايا الوضع الدائم.
- تفاهمات جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2003، بين يوسي بيلين وياسر عبد ربه والتي كرّرت أن حلّ هذه القضية يكون متفقاً عليه.
- لقاء أنابوليس عام 2007، حيث اشترط ايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أن تعترف السلطة الفلسطينية بيهودية دولة إسرائيل، ما يعني عملياً إسقاط حق العودة للفلسطينيين.

واستعرض بعد ذلك سياسة إسرائيل في تقويض حلّ الدولتين وإفراغ حق العودة من مضمونه للإبقاء على ما يسمى بحقوق اليهود الإسرائيليين التفضيلية على الأرض الفلسطينية الواقعة تحت احتلالها. وبدأت سياسة قضم الأراضي من خلال بناء المستوطنات، ولم تعد إسرائيل تكتفي اليوم بالتوسع الإستيطاني، بل تسعى إلى الضم التدريجي للمستوطنات وغيرها من المناطق المستهدفة، وجاء قانون "تبييض المستوطنات" الذي أقرّه الكنيست تمهيداً لضمّ المستوطنات

بشكل رسمي عبر ما يسمى بتطبيق القانون الإسرائيلي عليها. وانتقلت إلى المزيد من التصعيد لتعطيل العملية السياسية، ومن قبيل ذلك اشتراط نتانياهو على السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات اعترافها بإسرائيل "كدولة قومية للشعب اليهودي"، بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات سياسية لاحقة ليس أقلّها ما يهدّد الحقوق السياسية والمدنية للشعب الفلسطيني في مناطق الـ 48، واعتبار الصراع مع الفلسطينيين هو صراع على الهوية القومية. لم يعد كافياً لإسرائيل أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، بل بحقها في الوجود كدولة قومية للشعب اليهودي على كامل التراب الوطني الفلسطيني، أي دولة يهودية لمواطنيها اليهود المقيمين فضلاً عن اليهود غير الإسرائيليين في أرجاء العالم. باختصار، أضاف، "ما بات مطلوباً من الفلسطينيين هو شطب الذات والتخلي عن الأرض". وأفضى ذلك إلى سياسة باتت تدور حالياً حول الدعوة لمفاوضات في إطار إقليمي عربي بديلاً للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، التي لم تعد بصفتها الثنائية موضع اهتمام إسرائيلي، ما يقود إلى تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، وتهميش المشروع والحقوق الوطنية والقومية الفلسطينية، وإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي لصالح نظام شرق أوسطي بديل تكون فيه إسرائيل تحت مظلة واشنطن هي محوره الأمني والاقتصادي. لذلك أعلن نتانياهو مؤخراً أنه حتى لو حصل اتفاق مع إسرائيل فإنها لن تتخلى عن المستوطنات ولا عن السيطرة الأمنية على الضفة ولا عن الرفض المطلق لعودة اللاجئين.

وتابع أنه آزاء هذه السياسة اتسمت السياسة الفلسطينية بسمات تخازلية عدة منها سياسة الانتظار والسياسة الآحادية وسياسة التوجس من الحركات الشعبية وقمعها. وفي ظل تراجع دور منظمة التحرير وتفكك مؤسساتها واهتزاز شرعيتها، باتت "القيادة الرسمية لا تتردد في التراجع عن حق العودة إلى الديار والممتلكات". وتطرق أخيراً إلى الواقع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين وقال إن عدد الفلسطينيين وفقاً لمصادر متعددة يقدّر بنحو 12,7 مليوناً منهم 6,4 مليون داخل فلسطين من البحر إلى النهر، ومن مجموع الفلسطينيين يوجد 66% لاجئون أي 8,3 مليون. أما المسجلون لدى الأونروا فيبلغ عددهم 5,5 مليون.

واعتبر أن السلطة الفلسطينية في رام الله ما زالت تراوح مكانها دون تحقيق متطلبات استعادة عنصر القوة بالوحدة الوطنية وفقاً للاتفاقات التي تمت بين مختلف القوى، وما زالت سلطة الأمر الواقع في غزة كذلك بعيدة عن خوض غمار هذه الوحدة بما يضعف قدرة الفلسطينيين على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تحظى بدعم أميركي لا سيّما بعد وصول دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة. في هذا الوقت أضاف، تتعامل أنظمة الدول العربية مع مجموع

اللاجئين الفلسطينيين لديها ممن تم تسجيلهم قانونياً في السابق وفقاً لقوانين كل بلد، وبذلك تختلف شروط الحياة الاقتصادية/الاجتماعية لكل تجمع فلسطيني عن الآخر، ففي سوريا احتفظوا بهوية اللجوء الفلسطيني وتمتعوا بالحقوق المدنية والإنسانية باستثناء حق الترشح والاقتراع السياسي. أما في لبنان فقد حرموا من الحقوق، باستثناء تغير بسيط جرى مؤخرا عام 2010 عبر تعديل شكلي لقانون حق العمل لفئة محدودة من اللاجئين دون أن يطبّق عملياً، أما في الأردن فيعاملون كمواطنين يمنع عليهم الحصول على الهوية الفلسطينية تحت طائلة الحرمان من حقوق المواطنية الأردنية.

وخلص إلى القول أن الأخطر في وضع اللاجئين ليس فقط حرمانهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي من العودة حتى لسكان الضفة الذين هجروا منذ 1967، بل السياسة التوسعية الإسرائيلية التي تهدد بقاء الفلسطينيين في الضفة ذاتها عبر التوسع في الإستيطان. واعتبر أن كل الإعلانات عن اندفاعة الرئيس الأميركي ترامب للوصول لحلّ لأزمة المنطقة، هي جزء من سياسة الإغراق بالوعود الكاذبة، إذ أن الحديث عن انسحاب إسرائيلي تدريجي على مدى 30 – 40 عاماً من أجزاء من الضفة، يعني أنه لن يكون هناك سيادة لدولة فلسطينية مستقلة حتى ولو أعلنت، وقبول السلطة المبدئي بوجود قوات دولية أو أميركية داخل المناطق المحتلة لحماية إسرائيل. كلّ ذلك يُغيّب مصير اللاجئين، ما يستوجب إسراع القوى الفلسطينية باستعادة الوحدة الوطنية على أساس برنامج كفاحي، فالإعلان الشكلي عن دولة دون عودة اللاجئين وفقاً للقرار 194 لا يحقق إمكانية تقرير المصير للشعب الفلسطيني بكامله.

مع فتح باب النقاش طرحت الأسئلة التالية:

- هل تعتقدون أن اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا خارج حلّ الدولتين لأنهم أخرجوا من دائرة صناعة القرار السياسي الفلسطيني بسبب مركزية هذا القرار؟
- لماذا يصرّ المحاضرون على استخدام مفردات تخلت عنها منظمة التحرير الفلسطينية وحتى حركة حماس عندما دخلت في حكومة إئتلافية مع السلطة ككلمات التحرير والمقاومة؟
- ألا تعتبرون أن إقامة جدار الفصل يعني حكماً قيام دولتين ورسم حدود الدولة الفلسطينية المنشودة؟
- من غير المناسب تبني الطروحات التي تحاول وصم بعض الفصائل الفلسطينية بالإرهاب ومن الضروري التمييز بين بعض الأعمال الإرهابية التي قد يقوم بها البعض وتنظيم ملتزم بالكفاح المسلح ضد إسرائيل، علماً أن الكفاح المسلّح لم يعد اليوم مطروحاً. ألا تعتقدون أن العلاقة

الإشكالية بين الجنسية والهوية بالنسبة إلى الفلسطينيين كانت وستبقى مطروحة طالما لا يوجد وطن للفلسطينيين؟. على الرغم من معارضتي لأوسلو، إلا أنه أفضى إلى نشؤ السلطة الوطنية الفلسطينية ومنطقة الحكم الذاتي التي باتت حالياً هي الملاذ ومهمة فلسطينيي الشتات دعم هذا الملاذ.

- ألا تعتقدون أن السلام فشل في إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة بسبب اجتماع التطرّف الإسرائيلي والتطرّف الفلسطيني المدعوم من سوريا وإيران وهذا ما أدى الى المأزق الحالي؟

- لماذا نتعامل مع فرضيات إسرائيلية على أساس أنها حقائق؟ موضوع اللاجئين موضوع لم تتخل عنه السلطة الفلسطينية بل هو وارد في مواضيع الحل النهائي.

- ألا تعتقدون أن الانتخابات شكّلت اعترافاً إسرائيلياً بالسلطة الوطنية؟

- عريب الرنتاوي: خرجنا في هذا الجلسة عن الموضوع إذ لم نسمع أي شيء عن التحولات التي تجري في المجتمعات الفلسطينية ونحن أمام سجال فصائلي وليس المطلوب هنا أن نعيد انتاج هذا السجال.

- نبيل شعث: مع احترامي لما قاله عريب، إلا أن الشتات يمثل جزءا من الواقع الفلسطيني ويشكّل دعماً للداخل لما يمثله من قوة. لا يمكن تنظيم الخارج إلا إذا أقرينا حق العودة ولم يتم بأي لحظة التخلي عن هذا الحق. السلطة الوطنية تعمل وفق برنامج معين على رأسه السعي لوقف الإستيطان وإنهاء الاحتلال والاعتراف بحل الدولتين، ومن ثم الذهاب إلى مفاوضات الوضع النهائي وفي ظله حق العودة. خلال مفاوضات طابا عام 2001 نوقش حق العودة وتمّ الاتفاق على القبول بتطبيق القرار 194 بكل بنوده. لاجئو 48 و67 لهم حق العودة والتعويض، ولا بدّ هنا من التمييز بين حق العودة ولمّ الشمل.

وجاءت ردود المتحدثين على الشكل التالي:

هاني المصري: "أجدني مضطراً لتصحيح معلومة خاطئة: منظمة التحرير لم تلغ الميثاق الوطني الفلسطيني. في الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين هناك التزام من قبل المنظمة بإلغاء البنود الواردة في الميثاق والتي تتعارض مع اتفاق أوسلو، إلا أن المجلس الوطني الفلسطيني اتخذ منذ 21 سنة قراراً ملتبساً يفيد أنه أخذ العلم بإلغاء الميثاق لكنه أحال الموضوع الى الدراسة القانونية لتمحيصه ومنذ ذلك الحين لم تتخذ أي خطوة لإلغائه فعلياً". وأضاف: "من غير المعقول أن نضع التطرّف الفلسطيني بنفس الدرجة مع التطرّف الاسرائيلي فالأخير ناتج عن قوى محتلة

ونحن لسنا على قدم المساواة معها. المشكلة هو أنه كلما أبدينا مرونة تتشدّد إسرائيل أكثر حتى أصبحنا نعطي تنازلات مسبقة دون وجود مبادرات فعلية وجدية. بالنسبة إلى الانتخابات فأنا لست ضدها بالمطلق ولكن لتكون عليها أولاً أن تكون ديمقراطية توافقية ليتم التنافس في إطار الوحدة وعليها أن تجرى خارج مظلة الاحتلال. ما نفع الانتخابات عندما يكون بإمكان اسرائيل اعتقال النواب والوزراء وسبق لها ان اعتقلت دفعة واحدة 94 نائباً ووزيراً، مصادرة بذلك نتائج الانتخابات. إسرائيل تتدخل في كل شيء حتى في الترشّح والانتخابات البلدية. العامل الإسرائيلي ليس عاملاً خارجياً بل هو عامل داخلي له مصالحه وبإمكانه فرضها بالقوة".

أما طاهر المصري فقال: "نحن متفقون على حق العودة، لكن عندما يبدأ الكلام الجدي سنسمع كلاماً آخر. أغلب اللاجئون موجودون في الأردن وهم أردنيون، و43% منهم يعيشون على أرض فلسطين. هناك لاجئو سوريا ولبنان وعلينا التمسك بحقوق هؤلاء دون ربطها بالعودة. الأردنيون من أصل فلسطيني هم أردنيون وما الحديث عن هوية فلسطينية إلا من باب التمسك بالكفاح والنضال". وأشار إلى أن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني غير ميسّرة بسبب موضوع فلسطينيي الأردن وهم نحو 2 مليون إنسان "ويعرضنا هذا في الأردن إلى إشكال: اذا انتخبوا هناك مشكلة في أردنيتهم واذا لم يشاركوا هناك مشكلة".

سهيل ناطور قال: "قلت إن المنظمة ما زالت رسمياً تعلن التمسك بحق العودة. ولكن بعض المبادرات من بعض المسؤولين الفلسطينيين أغفلت موضوع اللاجئين وكلها تنازلات عن قضيتهم. أخشى أن ينسحب هذا الأمر على المفاوضات النهائية. المنظمة خرجت من بيروت وبقينا ملتزمين بها وعليها بدورها أن تبقى ملتزمة بنا. القضية لن تحلّ إلا بعودة اللاجئين. لا نستطيع الفرض على المنظمة عقد المجلس الوطني ونحن غير ممثلين في هذا المجلس. عندما قامت دولة إسرائيل كان وراءها منظمة الصهيونية العالمية ولكن بمجرد إعلان الدولة تبدلت مهمة هذه المنظمة وباتت جزءا من القيادة السياسية وهذا ما يجب أن يحصل على الصعيد الفلسطيني".

وختم الرئيس السنيورة النقاش بالقول إنه نقاش حيوي ومهم وبالتالي يطرح قضايا قد تكون خافية على البعض منا ولكن في المحصلة، "لا نريد الخروج من هنا وقد أضفنا شروخاً إلى الشروخ الموجودة فتبقى القضية يتيمة لا أصحاب لها يحملونها. أتمنى الخروج بما ينهي الشرذمة الفلسطينية".

بدأت **الجلسة الثالثة تحت عنوان "التحولات في المجتمع الإسرائيلي: الميل إلى التشدد السياسي والاجتماعي إزاء الصراع وأثره على التصورات المستقبلية لحلّ القضية الفلسطينية"**،

بتعريف منسّقها الكتاب والصحافي خير الله خير الله بالمتحدثين فيها عبر سكايب وهم ديفيد ماكوفسكي، كبير الباحثين في مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ولارا فريدمان، رئيسة مؤسسة السلام في الشرق الأوسط.

قال خير الله إن تصاعد اليمين الإسرائيلي منذ العام 2000 شكّل عنصراً أساسياً في عرقلة حلّ الدولتين. وأوضح أنه عام 1977 كان رئيس الوزرء حينها مناحيم بيغن محاطاً بأشخاص قادرين على تقديم تنازلات كموشى ديان وعزرا وايزمان اللذين كانا يدركان أهمية عقد صلح مع مصر لجهة تغيير موازين القوى في المنطقة، وهذا ما حصل. أما اليوم، فمن الممكن القول أن نتانياهو اليميني يُعتبر معتدلاً نسبة لسائر الوزراء في حكومته كنفتالي بينيت، وهو من سكان المستوطنات. وأضاف أن فشل شمعون بيريز في الانتخابات عام 1996 لصالح نتانياهو كان نقطة تحول ومؤشراً لنزوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وتراجع التيار المؤيد للسلام ولحلّ الدولتين. واعتبر أن فترة تولي ايهود باراك من حزب العمل رئاسة الوزراء بين 1999 و2001 كانت الفرصة الأخيرة للتوصل إلى تسوية تقوم على حلّ الدولتين. إلا أنه لم يقدم أي تنازلات وكذلك عرفات لم يكن مستعداً تقديم أي تنازلات والدخول في تسوية لا تشمل القدس الشرقية. ومنذ ذلك الحين والمجتمع الإسرائيلي يعيش تغييرات جنحت به إلى أقصى اليمين وأبعدته عن المحيط العربي لتجعله ملتصقاً أكثر بأوروبا والولايات المتحدة، وأهم هذه التغييرات هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق. ورداً على سؤال حول إذا ما زال حلّ الدولتين قائماً أو أنه مات، قال خير الله أنه الآن ميت متسائلاً إذا ما كان اليمني الإسرائيلي قادراً على طرح حلّ بديل لا سيّما في ظلّ المتغيرات الديمغرافية الحاصلة على الأرض والتي قد تحصل مستقبلاً.

أخذ ديفيد ماكوفسكي الكلام ليبدأ مداخلته بالكشف أن 56% من الإسرائيليين أعلنوا عام 2017 أنهم أكثر قرباً من اليمين، مؤكداً ضرورة معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا التحول إضافة إلى الإمكانيات المتاحة لتغيير هذا الواقع. وتحدث عن ضرورة الحذر عند الكلام عن اليمين واليسار اليوم لأنهما لم يعودا يعنيان ما كانا يعنيانه في السابق، موضحاً أنه في الوقت الذي كانت الأحزاب اليمينية في السابق تعتبر غير شرعية لم يعد الأمر كذلك اليوم لأن الاسرائيليين يسمعون أصواتاً عربية تلقي الضوء على هشاشة الوضع العربي واشتداد التصعيد ضد اسرائيل كما حصل عام 2006. واعتبر أن بعض الخطوات التي اتخذتها حكومات عربية أبطأت مسار حلّ الدولتين مشيراً إلى أنه من الممكن للعرب إحداث فرق إذا اخذوا خطوات أكثر إيجابية في هذا المجال خاصة أنه لا تزال هناك أغلبية تدعم حلّ الدولتين. وأضاف أنه على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن كلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، مقتنع بأن

الجانب الآخر لا يقبل بحل الدولتين، وعلى الرغم من الاختلافات الموجودة بينهما، صدر عن نتانياهو وعباس خلال السنوات الأخيرة تصريحات علانية مهمة وإيجابية حول بعض القضايا الجوهرية. ففي خطابه أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأميركي عام 2011، على سبيل المثال، صرّح نتانياهو قائلاً: "إننا نسعى لسلام...لا يكون فيه [الفلسطينيون] رعايا أو مواطنين لدولة إسرائيل. يجب أن يحظوا بحياة وطنية ملؤها الكرامة والحرية كشعب مستقل قادر على البقاء ويعيش داخل دولته". كما صرّح عباس علانية في حزيران/يونيو 2010 قائلاً: "لا ينكر أحد تاريخ اليهود في الشرق الأوسط، فثلث القرآن الكريم يتحدث عن اليهود في الشرق الأوسط، في هذه المنطقة. ولا ينكر أحد، من جانبنا على الأقل، أن اليهود كانوا في فلسطين وكانوا في الشرق الأوسط". وفي وقت متأخر من ذاك العام، قال عباس "يمكننا أن نضع نهاية للصراع والمطالب التاريخية...عندما نبرم اتفاقاً ونوقّع عليه، لن يُسمح لأحد من كلا الجانبين بالحديث عن مطالب تاريخية".

واعتبر أنه للأسف، غالباً ما يتمّ التغاضي عن العديد من تلك التصريحات الإيجابية أو تذهب طي النسيان لأنها متفرّقة وليست منسّقة، ويتذكر الناس التصريحات السلبية لأحد الجانبين ويتناسون الإيجابية منها. كما أن طرفاً وحده لن يُقدم على إعطاء تصريحات سخية خشية التشهير به من قبل المتشددين التابعين لمعسكره والذين يرون أن تلك الخطوات لن تكون متبادلة. وحتى يكون لتلك الرسائل الفاعلية المطلوبة، لا يجب تجزئتها أو تقديمها عرضاً، وإنما يجب أن تكون متكررة لتحقيق أكبر قدر من التأثير. وتمثل التوجهات العامة أهمية خاصة لصنع السلام الآن بعد أن ذهب زمن الزعماء الكبار الذين فتحوا الطريق إلى السلام. فلم يعد هناك أنور السادات أو إسحاق رابين لحشد الأغلبية المعتدلة من الجمهور في كلا البلدين. لقد كانت هذه الأغلبيات في الماضي تسير على خطى زعمائها وتحذو حذوهم، لكن التشكيك الشعبي والتشاؤم اليوم يحولان دون أن يلعب الزعماء دور القادة. فحدوث تغير في التوجهات العامة لن يكون بالأمر السهل، لكنه مطلب أساسي من أجل عمل سياسي حاسم.

وقال إن التخوف الفلسطيني الرئيس هو أن تمدّ إسرائيل حدودها حتى نهر الأردن، وبهذا ستضمّ إليها فعلياً الضفة الغربية وتطيل الاحتلال إلى ما لا نهاية. ويشير الفلسطينيون إلى التوسع المستمر في المستوطنات كدليل على غياب الصدقية في نوايا إسرائيل بإرساء السلام، ويخشون ألا تُثمر عملية السلام عن تحقيق السيادة الفلسطينية. أما التخوف الرئيس لدى إسرائيل فيكمن في أن السلطة الفلسطينية لن تقبل بالشرعية الأخلاقية لإسرائيل كدولة للشعب اليهودي يحظى جميع مواطنيها بحقوق متساوية.

وأضاف أنه على الرغم من سهولة أن يشعر المرء باليأس وفقدان الأمل جراء الجمود الحالي، إلا أن جذب اهتمام الجمهور المتشكك من كلا الجانبين أمر يمكن إنجازه وضروري لإحراز أي تقدم. للأسف، اليوم "لا تبشّر الظروف الراهنة باتفاقية سلام نظراً لوجود فجوة كبيرة بين الجانبين لم نشهدها من قبل". ففي الداخل، الفلسطينيون ضعفاء ومنقسمون ويعتبرون المفاوضات مع إسرائيل تنازلاً. أما الحكومة الإسرائيلية الحالية، فليست مستعدةً لتقديم أي تنازلات للفلسطينيين بناءً على قناعتها بأنها لن تنال أي شيء في المقابل. بالإضافة إلى ذلك، يضمّ الائتلاف الإسرائيلي الحاكم أحزاباً ترفض التزام رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بالتوصل إلى حلّ الدولتين الذي بموجبه تتعايش إسرائيل مع دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانبهم. لذلك، من الضروري تغيير صيغة التعامل مع هذا الصراع. وتابع أن بذل الجهود من أجل استئناف المفاوضات الثنائية وإيجاد حل شامل لن يعود اليوم بأي فائدة إضافة إلى أن حلّ الدولة الواحدة الثنائية القوميّة سيؤدي إلى صراع دائم بين هويتين قوميتين مختلفتين، الإسرائيلية والفلسطينية، ومن شبه المستحيل أن تنعم دولة شرق أوسطية بالسلام وفيها أكثر من مجموعة قومية أو طائفية واحدة. فعوضاً عن السعي لتحقيق السلام الشامل حالياً، يتعين العمل على تحقيق السلام التدريجي. حاولت الولايات المتحدة ثلاث مرات السير في مبادرات لتحقيق سلام شامل وفشلت في المرات الثلاث، "وأخشى أن تفشل في المرة الرابعة إذا اتبعت المسار عينه أي الحل الشامل ودفعة واحدة". وفي هذا الإطار، على الإدارة الأميركية الجديدة أن تصبّ تركيزها على التوصل إلى اتفاقٍ مع إسرائيل حول خطوات قد تحافظ على حلّ الدولتين لوقت لاحق وتخفف من جهة أخرى من حدّة التيار العربي المناهض لوجود دولة إسرائيل.

وشدّد على دور الدول العربية في سدّ الثغرة بين الجانبين، معتبراً أننا نمرّ بلحظة تاريخية تتشابك فيها المصالح العربية والإسرائيلية "ولا بدّ من الإفادة منها للتقدم في عملية السلام". وختم بالقول أنه هناك الكثير من التاريخ والقليل من الجغرافيا وعلى الشعبين تقاسم الجغرافيا وإلا سنبقى في دوامة العنف، ولكي ينجح هذا الأمر لا بدّ من حصول تفاعل بين اسرائيل والعرب الذين بمقدورهم ان يؤثروا على موقف اسرائيل بشكل إيجابي.

بدأت لارا فريدمان مداخلتها بشكر المنظمين على دعوتها وتحدثت عن وجود ميل نحو التطرّف في إسرائيل وفي فلسطين على حد سواء، يؤثر سلباً على حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ولا يصبّ في صالح حلّ الدولتين. واعتبرت أن الميل المتنامي نحو التطرّف الديني لا يشكّل حالياً سمة فلسطينية وإسرائيلية فحسب، إذ حتى في الدول الديمقراطية هناك نزعة نحو التطرّف

إنما في إسرائيل وفلسطين يوجد عوامل عدة تدفع أكثر بهذا الاتجاه خاصة في ظلّ التغيرات التي شهدها المجتمعان الإسرائيلي والفلسطيني.

وردأ عن سؤال إلى أين وصلنا بعد 50 سنة من حرب 67، أجابت: "أستطيع القول إن الأسطورة التي كانت تتحدث عن تحول إسرئيل إلى دولة ديمقراطية بعد 67 لم تتحقق. فالقدس وحدها باتت اليوم أكثر انقساماً مما كانت عليه عام 67، وإسرائيل تمارس في الضفة الغربية سياسات احتلال ويوجد مواطنون اسرائيليون يتمتعون بحقوق كاملة في حين يُحرم الفلسطينيون من حقوقهم". وأضافت أن إسرائيل تتظاهر بوجود ما نسمية بسيادة القانون على أرضها، ولكن ما يحصل فعلياً هو تعديل القانون بشكل يضفي القانونية على بعض الأمور غير القانونية. ولفتت في هذا الإطار إلى حديث وزير العدل الإسرائيلي عن ضرورة تطبيق القوانين الإسرائيلية في المستوطنات، معتبرة هذا الأمر بمثابة الضم. وتابعت أن المشاكل تمتدّ في كل أنحاء إسرائيل إذ أن المؤسسات المرتبطة باليمين الإسرائيلي تهدد قلب الديمقراطية وهناك قوانين تصدر تهدّد حرية التعبير وحرية عمل المنظمات المدنية التي تناهض المستوطنات ويمارس الترهيب على الأفراد والمنظمات. وقالت: "لدي صديق يعمل من أجل السلام استفاق يوماً ليجد صوره مع مسدس موجه إلى رأسه معلقة على الجدران. كل هذا يهدف إلى ترهيب من لا يوافق على سياسة الحكومة، وهذا ينافي الممارسات الإسرائلية السابقة حتى ضمن اليمين الإسرائيلي". وتحدثت عن وجود ميل قوي نحو سياسات دائمة لكم الافواه، معتبرة أن هذا الأمر مقلق. من جهة أخرى، قالت إن المحاكم الإسرائيلية التي كانت تفاخر في السابق أنها غير مسيّسة، باتت اليوم مسيّسة ومنحازة ضد كل من يعترض على سياسة الحكومة.

وتابعت أن ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة بعد 67 اختلفت وشهدت تحولات كبيرة انسحبت حتى على سياسة إسرائيل الخارجية. وأوضحت أن إسرائيل سنّت قانوناً يعتبر كل من يفرّق بين إسرائيل والمستوطنات معاد للسامية، وسيمنع من السفر إلى إسرائيل. وقالت: "أنا ضد المستوطنات وموقفي هذا يعتبر موقفاً مناهضاً لإسرائيل وقد لا يُسمح لي بالتوجه إلى هناك". وأشارت إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تقامر بمستقبل إسرائيل، حتى أنها ضغطت على الفيفا لكي تعترف بالمستوطنات وبفرقها وإلا اعتبرتها ضد اسرائيل. وتحدثت عن وجود محاولات في الولايات المتحدة أيضاً لتبني قوانين تعاقب كل من يقاطع المستوطنات، معتبرة أن إجراء كهذا يتعارض مع حرية التعبير. ووافقت ماكوفسكي على قوله أننا دخلنا لحظة تاريخية يمكن للعرب أن يلعبوا فيها دوراً حيوياً في دفع مسار السلام، إلا أنها خالفته الرأي لجهة قناعتها أن الإسرائيليين لن يستمعوا إلى العرب أو يأخذوا ما يقولونه على مجمل الجد. وقالت: "أنا غير

متفائلة من أن الإشارات التي قد يبعثها العالم العربي ستسمع في إسرائيل، ومع ذلك اعتقد أن الوقت قد حان لإلغاء سياسة التمييز التي تمارسها إسرائيل وعلى العرب والإسرائيليين التوصل إلى حلّ لهذه القضية".

ومع فتح باب النقاش طُرحت الاسئلة التالية:

- مع الموافقة على ما قاله المتحدثون عن ضرورة التقدم بشكل متواز من الطرفين، وليصبح ذلك ممكناً، على الجميع القبول بالوجهة التي نسير نحوها وليس بالضرورة على كل التفاصيل. فكيف نفعل ذلك؟

- تحدثتم عن صحوة التطرّف الديني دون الدخول في تفاصيل العنصر الإسلامي. ماذا عن صحوة التطرّف الديني في الولايات المتحدة وبخاصة عند المسيحيين المتطرّفين؟

- اسرائيل تثبت يوماً بعد يوم أنها دولة إستيطان وأصبحت من خلال ممارساتها اليومية دولة فصل عنصري. هل تؤمنان بأن الأحزاب اليمينية في الكونغرس والكنيست معاً، هي مكوّن للمواجهات أم للسلام بين اسرائيل وفلسطين؟

- المشكلة في الاتفاقات التدريجية تكمن في ما قد يحصل خلال الوقت الذي تستغرقه كما حصل بالنسبة إلى المستوطنات مثلاً، إضافة إلى الانتهاكات الأخرى. كلما انتظرنا، كلما واجهتنا مشاكل أكبر. الاتفاق بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والاردن لم يكن متدرّجاً بل نهائياً. فلماذا يُطلب من الفلسطينيين الدخول في مسار السلام المتدرّج؟

- من هي إسرائيل التي نتحدث عنها؟؟ من هي إسرائيل السياسية؟ هل هناك وجود لإسرائيل خارج المشروع التوراتي؟ وهل باستطاعتها الوصول إلى أي اتفاق يمسّ بتوراتية وجودها؟. القول إن إسرائيل بدأت تجنح نحو اليمين فيه استخفاف للعقل البشري إذ لطالما كانت إسرائيل عند أقصى اليمين وخصوصاً لجهة عقيدتها المؤسسة للدولة، ومن شنّ كل الحروب العربية الإسرائيلية كان حزب العمل الإسرائيلي اليساري التوجه كما يدعي وليس حزب الليكود الذي على العكس هو من وقع اتفاقات سلام مع العرب. التعريف الصحيح لإسرائيل هو أنها ليست دولة فرز عنصري بل دولة استئصال عنصري لأنها تعمل على استئصال العرب من أرض فلسطين.

- يجب التذكير أنه بعد اتفاق أوسلو، فتح العديد من الدول العربية مكاتب تمثيل في إسرائيل والعكس صحيح، إلا أن ذلك لم يغير من سلوك إسرائيل لا سيّما على صعيد بناء المستوطنات.

من ناحية أخرى، تحدثتم عن فشل ثلاث محاولات قامت بها الولايات المتحدة للتوصل الى حلّ شامل. لماذ فشلت هذه المحاولات؟ هل لأن ما طُرح كان غير قابل للتنفيذ ولم يتمكنوا من وضع آليات لذلك، أم لأن إسرائيل لا تريد تقديم الحلّ الشامل المنشود؟

- نتحدث عن حلّ الدولتين ولم يتحدث أحد عن أن إدارة ترامب لا تدعم هذا الحلّ، إضافة إلى أن نتانياهو بات يعتقد اليوم أن دول الخليج بحاجة إلى مساعدته لمواجهة إيران وهو أيضاً لا يريد حلّ الدولتين. تطلبون دوماً من العرب أن يعطوا المزيد، ولكن لم يعد لديهم أي شيء يقدمونه وعلى إسرائيل أن تقدم شيئا للفلسطينيين.

رداً عن هذه الأسئلة قال ماكوفسكي: "حاولت الولايات المتحدة ثلاث مرات المبادرة إلى طرح حلّ شامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفشلت في كل مرة. المشكلة أنها كانت تركّز على الهدف النهائي بصرف النظر عن قواعد اللعبة. من المهم أن يفهم العرب أن أميركا أخذت بمشورتهم ثلاث مرات للتوجه إلى المفاوضات النهائية وحلّ كل الأمور دفعة واحدة. لم ينجح الأمر، لا مع الفلسطينيين ولا مع الإسرائيليين. المشكلة عندهم. لذلك لا أظن أن على الولايات المتحدة المحاولة مرة رابعة ضمن المقاربة نفسها، أي كل شيء أو لا شيء، ولذلك تحدثت عن المقاربة التدريجية. بالنسبة إلى مسألة المستوطنات، أوافق أنه لا يجوز أن تستمر عملية بناء المستوطنات، خصوصاً مع توقف عملية السلام".

أما فريدمان فقالت: "بالنسبة إلى التطرّف الديني في الولايات المتحدة، فقد كان دائماً موجوداً لكنه غير مؤثر لا على الداخل ولا على الخارج. قضينا وقتاً طويلاً في محاولة حلّ القضية الفلسطينية، وخلال هذه الفترة بقيت سياسات الولايات المتحدة متماسكة (Consistent)، ولكن لم نجد تجاوباً من الجميع. الرئيس الحالي قال أشياء كثيرة ولكن أياً منها لم يحدث والسياسة الأميركية بالنسبة إلى هذا الموضوع بقيت على ثوابتها. هي سياسة متحيزة لصالح إسرائيل صحيح، ولكن الأمور بدأت تتغير لا سيّما مع ظهور تيار جديد يطرح أفكاراً متقدمة، وحتى اليهود باتوا أكثر حيادية والكثير منهم ضد سياسة القضم. من جهة أخرى، أنا لا اؤمن بالحلول السحرية أو بمحاولات التنبؤ، ولكن أحاول أن أكون واضحة فكرياً. أنا قلقت بشأن توجه الرئيس ترامب في المنطقة والعالم وليس لدي أجوبة حول ما يمكن أن يطرحه حيال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. يعتبر الكثيرون أنه من الممكن تحقيق إنجازات كثيرة في عهد ترامب لأنه شخصية مختلفة. مرت 50 سنة على النكبة ونلاحظ بدء حصول تغير لا سيّما لجهة سعي إسرائيل إلى التطبيع مع العالم العربي. من جهة، قال نتانياهو الأسبوع الماضي إن إسرائيل تميل الى اعتماد

مقاربة التطبيع ولكن من جهة أخرى، الواقع على الأرض يقول إن اسرائيل لا تستطيع التخلي عن المستوطنات. قد تدفع الإدارة الأميركية طرفي النزاع إلى التنازل في محاولة لإرضاء جميع الأطراف ونحن بحاجة إلى واقع جديد ضمن إطار التمييز بين ما هو ممكن وما هو مستحيل. كمدافع عن حلّ الدولتين أقول أنني لا أدعمه سوى لأنه الحلّ الوحيد الممكن ويلبي أغلب حاجات الأطراف المتنازعة وهذا ما انطبق على السلام مع الأردن ومع مصر. الواقع الراهن لن يؤدي إلى أي حلّ ويبقي الأزمة أزمة مفتوحة".

وتابعت:"هناك ضوء آخر يلوح في الأفق وهو إمكانية حصول نوع من الاتفاق الإقليمي على أساس الهواجس الأمنية والسياسية المشتركة بين إسرائيل والدول العربية والناتجة عن توسع إيران وخطر الجهاديين. لكن علينا الحذر من حدوث هذا التقارب والإلتفاف في الوقت عينه على القضية الفلسطينية. ومع ذلك، الإمكانيات التي تطرحها أمامنا اللحظة التاريخية الراهنة مع العوامل الناتجة عن واقع الأمور في المنطقة تفرض علينا رؤية أي نوع من أنواع التقارب بشكل إيجابي، وعلى كل طرف أن يخطو خطوة إلى الأمام. بالنسبة إلى ترامب، فهو يريد أن يمضي قدماً بمحاولة حلّ هذا النزاع ويعتبر الأمر تحدياً شخصياً له. أما نتاياهو فهو يريد أن يظهر للناس أن خلافه مع أوباما لم يكن خلافاً مع الإدارة الأميركية إنما خلافاً شخصياً مع أوباما، ويسعى لإظهار ذلك مع ترامب".

وأضافت: "نسمع الكثير من الأمور في أميركا وأحيانا نعرض أموراً نعلم أنها غير قابلة للتنفيذ ولكن نعرضها للحصول على أمور أقل. أعتقد أن السلام سيحصل ضمن عملية تبادل للأراضي مع احترام حدود الـ 67 وتجميد إسرائيل عملية بناء المستوطنات. تبقى أمور كثيرة شائكة منها قضية القدس. ولكن اعتقد أن على الطرفين إظهار جدية في التعامل مع جهود تحقيق السلام، وتبدأ الخطوة الأولى من الجانب الإسرائيلي في وقف بناء المستوطنات. بالنسبة إلى القول أن إسرائيل في عقيدتها هي دولة استئصال عنصري، هذا القول صحيح إذا كنتم تعتقدون أن إسرائيل لا حق لها في الوجود وأنا لا أوافق على ذلك. يوجد شعبان يسعيان إلى الحصول على القدرة على تحديد مصيرهما ولا بدّ من العمل لإحلال السلام بينهما".

وختم ماكوفسكي الجلسة بالقول: "أوافق لارا على ما قالته، وعلينا التركيز على حلول تحفظ هوية الطرفين وهذا ما حصل مع مصر في الاتفاق الذي توصل إليه معها حزب الليكود. الجميع شكوا بديمومة هذا الاتفاق ولكنه استمر. أمل أن يتمكن العرب من الاقتناع أنه يمكن لحماس وحزب الله أن يصعبا فرص الوصول الى حلّ ووجودهما يؤدي إلى صعود اليمين في إسرائيل.

ما أريد قوله هو أنه بإمكان العرب القيام بخطوات تمهّد الطريق أما حلّ ما. من جهة أخرى اسمحوا لي بالتذكير أن القاضي الذي أرسل الرئيس الإسرائيلي إلى السجن كان عربياً. إن الاجراءات الديمقراطية الإسرائيلية حيوية جداً وعلينا أخذها بعين الاعتبار. لا أقول أن الأمر مثالياً ولكنني اعتقد أن إسرائيل وصلت إلى مستوى جيد لا سيّما مع دعم المجتمع المدني. علينا التفكير بخطوات متقدمة في هذا المجال وعلينا أن نبحث عن نقطة الالتقاء بين الأطراف ونراها".

بالنسبة إلى سياسة الإدارة الأميركية الجديدة حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قال: "لم تتبلور بعد رؤية إدارة الرئيس ترامب من حلّ الدولتين، ولكني اعتقد أنها ستكون قريبة من طريقة تفكير أعضاء هذه الإرادة وهي داعمة لهذا الحلّ. أما بالنسبة لدعم نتانياهو دول الخليج ضد إيران، لا بدّ من التوضيح أنه لا يمكن لإسرائيل أن تهندس دولة أخرى في المنطقة وهم ليسوا بعرب ولا بفرس ويسعون للبقاء خارج هذا النزاع وتلافي ضرره. ما من إسرائيلي يظنّ أنه من الممكن الالتفاف على القضية الفلسطينية، ولكن لا بدّ من التعاون على الصعيد الأمني. اعتبر أن الدول العربية تعيش أزمات متعددة ولذلك لا تركز على القضية الفلسطينية كأولوية. من الممكن للعرب أن يؤثروا على الخريطة السياسية في إسرائيل ولا يجوز لحكومة نتانياهو أن تبقى على ما هي عليه الآن".

السبت 10 حزيران/يونيو 2017

استكمل بيت المستقبل المؤتمر الذي يعقده حول "حلّ الدولتين وما يستتبعه" بجلسات ثلاث جاءت الأولى (أي **الجلسة الرابعة**) **تحت عنوان "فلسطين في بيئة إقليمية متغيّرة: قراءة في المواقف العربية وقراءة في المواقف الإقليمية الفاعلة، تركيا وإيران"**، بتعريف منسّقتها الكاتبة والأستاذة الجامعية منى فيّاض بالمتحدثين فيها وهم حسن نافعة، أستاذ جامعي وكاتب، محمود سويد المدير العام السابق لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، وعريب الرنتاوي.

وقالت فيّاض: "إذا تركنا شهوة المجد والسلطة جانباً ومعها الأطماع الاستعمارية التي غالباً ما تحرك الحروب، يبقى السؤال: ماذا عن الكرامة؟ هل تستحق القتال من أجلها؟ ماذا عن الجرح الرمزي المفتوح الذي أصاب العرب والمسلمين عندما احتُلت فلسطين والقدس؟ ليس المجد ما يحرك الجماهير الفلسطينية ومن بعدها العربية لمحاربة إسرائيل بل الكرامة المهانة".

وأضافت أنه في محاولات فهم أسباب قدرة القضية الفلسطينية على الاستمرار وقدرتها على تحريك الجماهير حتى الآن، نادراً ما تؤخذ الكرامة المهانة بعين الاعتبار فيظنّ البعض أن القضية ستموت وتنسى مع الوقت. ربما هذا ما تراهن عليه اسرائيل وهذا ما يعيق حلّ المشكلة التي تزداد تعقيداً بعد أن تحولت المنطقة برمتها بما فيها إسرائيل نحو التطرّف على أنواعه. فالثورات والانتفاضات السلمية التي شهدتها بعض الدول العربية طالبت بالحرية والكرامة، لكن ثورات الأنظمة المضادة التي واجهتها أغرقت المنطقة في عنف غير مسبوق وأطلقت شرارة صراعات عرقية ودينية وطائفية وأخطرها الصراعات على الهوية. تبقى المفارقة أنه في الوقت الذي يتصاعد فيه تأييد القضية الفلسطينية عالمياً وخصوصاً على مستوى الرأي العام الغربي، نلاحظ سياسات تؤشر على العكس تماماً من قبل حكومة نتانياهو والإدارة الاميركية الجديدة ما قد يؤدي إلى تعميق حلقة العنف وخصوصاً عند شبيبة الداخل الفلسطيني. وما يوضح ذلك السؤال الذي طرحه بالأمس الرئيس السنيورة: "لو أنت إسرائيلي أو مستوطن، لماذا عليك التنازل الآن؟".

وتابعت أن ما يحصل في العالم العربي وخصوصاً الحرب السورية، كشف أوراق الجميع وفضح كل الذرائع وساهم في جعل الإرهاب الإسرائيلي يبدو إرهاباً نسبياً، إذ أمام هول ما يرتكبه النظام السوري بحق شعبه بهت القتل والقمع والتوحش الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بق الفلسطينيين. ما يحصل في سوريا يفرض علينا عدم الكيل بمكيالين: فمن يدين قمع الاحتلال للشعب الفلسطيني ويحصي ضحاياه لا يستطيع أن يغضّ الطرف عن جرائم النظام السوري،

خصوصاً أن داعميه هم جميعاً من خط الممانعة والمقاومة الذي رفض الحل السلمي بعامة وحلّ الدولتين بخاصة.

باختصار قالت، لم يجد العالم العربي سبيلاً للخروج من مأزقه ولم يعد مهدداً بمطامع إسرائيل وحدها، بل بات يغرق في حروب متشابكة ووجد نفسه في موقف ضعف ودفاع عن النفس. فكيف بإمكانه والحال هذه الضغط من أجل إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية؟. وأردفت: "عندما ننظر إلى الخرائط التي وضعت لحلّ الدولتين على مدى السنين من 1916 إلى 1937 ومن ثم 1947 و1967 و1994 وصولاً إلى 2006، سنلاحظ كيف أن فلسطين تزداد تقلصاً مع الوقت وخصوصاً بعد هزيمة حرب 67 بحيث أصبحت إسرائيل اليوم تضمّ 78% من أرض فلسطين التاريخية، بينما لم يتبق للفلسطينيين من هذه الأرض سوى 22% تخترقها المستوطنات مثل مصفاة!! فماذا عن مستقبل حلّ الدولتين مع الإشارة إلى أن جميع هذه الخرائط لم تأخذ بعين الاعتبار الفلسطينيين الإسرائيليين في الداخل، والذين لا يؤخذ أساساً برأيهم، علماً أنهم وحدهم الذين حافظوا على "فلسطينية" دولة إسرائيل ويعيقون صفاء يهوديتها.

أخذ حسن نافعة الكلام، وبدأ مداخلته بالقول إنه عندما نتحدث عن البيئة الإقليمية نعني بها الدول العربية إلى جانب تركيا وإيران وإسرائيل. وكل دولة من هذه الدول لديها رؤية خاصة بها ومصالح متباينة عن الأخرى، بعضها شديدة الغنى وبعضها الآخر شديد الفقر. وأضاف أن الدول العربية لديها مواقف مختلفة جداً ليس بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فقط ولكن بالنسبة إلى قضايا متعددة أخرى، عارضاً لعدد من الإشكاليات في علاقة النظام العربي بعامة بالقضية الفلسطينية. الإشكالية الأولى تتعلق بمدى فهم الشعوب العربية للتهديد الإسرائيلي الذي يعتبر إدراكاً يتعلق بالأمن الوطني أو من منطلق التضامن مع الفلسطينيين. الإشكالية الثانية تتعلق بضبط العلاقة بين الدول العربية وممثلي الشعب الفلسطيني، سواء في إطار العلاقة الثنائية بين الدول والممثلين أو بين الجامعة العربية وهؤلاء.

وأوضح: "المشروع الصهيوني بدأ في القرن التاسع عشر والوعي العربي لهذا المشروع لم يبدأ إلا عند اندلاع الحرب عام 1948". عندما تفاعلت الدول العربية مع هذا المشروع، تفاعلت من منظور الأنظمة العربية وتصرفت كل منها وفق مصالحها الخاصة وليس بالضرورة وفق مصالح الشعب الفلسطيني أو المصلحة العليا للعالم العربي. وعند تأسيس جامعة الدول العربية، تضمنت مواثيقها الأساسية التزام الدول العربية بالحفاظ على الهوية العربية لفلسطين ومساعدة الفلسطينيين على استعادة أرضهم. ودخلت الدول العربية الحرب عام 1948 بضغط

من الرأي العام، ورفضت قرار التقسيم والهدف المعلن من ذلك كان آنذاك المحافظة على أرض فلسطين. هذه الدول العربية التي دخلت حرب النكبة، لم تكن كلها على قلب واحد وكان لكل منها دوافعه الخاصة. في جميع الأحوال، بعد توقيع اتفاقية الهدنة، لعبت الدول العربية أكبر دور سلبي وساهمت في إنهاء القضية الفلسطينة عبر وضع الضفة تحت إدارة الأردن والقطاع تحت إدارة مصر. لم تنجح لا الأنظمة العربية ولا الحركة الوطنية الفلسطينية في ضبط العلاقة بينهما، ودارت العديد من الصراعات وصلت الى حدّ النزاعات العسكرية بين هذه الأطراف. واعتبر أن إحدى المعضلات الرئيسة التي أدت إلى الخلل في العلاقة بين الدول العربية والفصائل الفلسطينية المختلفة تعود إلى عدم وجود معايير لضبط هذه العلاقة بما يتلائم مع المصلحة العليا للقضية الفلسطينية، وحتى مع جمال عبد الناصر، حصل صراع مع الحركة الوطنية بعد قبوله بمبادرة روجرز عام 1969.

وأضاف: "لا يمكن فصل القضية الفلسطينية عن القضايا الأخرى المتعلقة بالاستقلال الوطني والتنمية المستقلة. الدول التي انتهجت هذا النهج كانت معارضة لإسرائيل، أما الدول التي اختارت التماهي مع الاستعمار فبقيت في الخط الخلفي في الحرب مع إسرائيل". إن مجمل الحروب التي خاضتها الدول العربية لم تكن لصالح القضية الفلسطينية بل لمصالح شخصية، ويمكننا القول إن العرب لم يخوضوا حرباً من إجل فلسطين إلا حرب 1948.

أما الإشكالية الثالثة فترتبط بعلاقة القضية الفلسطينية في صراع الهويات في العالم العربي. وأوضح أنه لا وجود لدول عربية تقوم على المؤسسات بل عاشت معظمها صراعات بين ما هو وطني وقومي وديني لم تتمكن من تخطيها. وأردف أن الدولة الوطنية رُفضت بحجة السعي لقيام الأمة العربية الجامعة أو الدولة الإسلامية، حتى وصلنا إلى صراع القبائل والقوميات والطوائف وأصبح العالم العربي مجموعة من الدول الفاشلة وانعكس موضوع ضياع الهوية على القضية الفلسطينية مع تحول الشعور الوطني وحتى القومي إلى مشاعر دينية ومذهبية. وعن الإشكالية الأخيرة تحدث عن غياب الحكم الرشيد في الدول العربية التي فشلت على جميع الأصعدة: في تحقيق التنمية المستدامة وفي وضع أنظمة تربوية حديثة وفعالة وفي إقامة الديمقراطية وفي تحقيق تداول السلطة والمشاركة في السلطة. وختم بالتأكيد أن الخطوة الأولى تبدأ في إصلاح البيت الفلسطيني وسدّ الشرخ الحاصل بين مختلف الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى تنظيم البيت العربي على أساس بناء دول وطنية تقوم على المؤسسات. وقال :"أتوقع الأسوأ في العالم العربي وسيظلّ التدهور لوقت طويل وفي ظلّ هذه الأوضاع، أرى محاولات للقضاء على القضية الفلسطينة وليس لحلها".

بدأ عريب الرنتاوي مداخلته بالموافقة على كل ما قاله نافع ولكنه أردف "لو تركنا الأمر للعقل لوصلنا إلى خلاصات متشائمة، ولكن إذا تركنا الأمر للإرادة نبقى متفائلين". وأكد أنه لا وجود لنظام عربي بسبب اختلاف المصالح والأولويات بين مختلف الدول العربية، ونراهم "يجتمعون في قمم ويصدرون بيانات وفي اليوم التالي يلقون بها في سلّة المهملات".

وأضاف أن جميع المبادرات العربية التي طُرحت لحلّ القضية الفلسطينية لم يكن المقصود منها الهدف المعلن إنما تحقيق مصالح أخرى. منذ عام 1981 حيث سجّل أول جهد عربي مشترك لحل النزاع العربي الإسرائيلي مع مبادرة ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز في قمة فاس الأولى، جرى تطوران مهمان: قمة الحرب البادرة وكان المطلوب إزالة الوجود الروسي من المنطقة، وأول من تحدث عن الشرق الأوسط الجديد خلال جولة له في المنطقة حينها هو وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ. وأضاف أنه لتحقيق هذا الغرض وهذه المبادرة، كان يتعين إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وهذا ما حصل إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. المبادرة الثانية أعقبت أحداث 11/9 في أميركا، حيث وجدت الدول المتهمة بالإرهاب نفسها مضطرة إلى تبييض صورتها فجاءت مبادرة الملك عبد الله ولم يأخذها أحد بعين الاعتبار "وبقيت تتنقل من قمة إلى قمة كجثة هامدة". بين هاتين المبادرتين اندلعت الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت وتلاهما سقوط بغداد الذي "يرتبط بالإعلان عن خارطة الطريق". وقال: "عندما نتتبع كل ما جرى، نرى أن هذه المبادرات الكبرى كانت دوماً مرتبطة بالتحولات الإقليمية والدولية ولم تكن تهدف إلى حلّ القضية الفلسطينية".

وتابع: "ما يجري اليوم مشابه لما جرى بالأمس: التراجع عن مبادرة الملك عبد الله التي تقلّ مطالبها عن مطالب مبادرة الأمير فهد"، إذ حتى الانسحاب لم يعد شرطاً للتطبيع الذي يعتبر حالياً جارياً على قدم وساق. هذه المبادرة تُنفذ بشكل غير رسمي بشقها العربي ولا تُنفذ بشقها الفلسطيني والإسرائيلي، ما يؤشر إلى أن ما يجري هو تصفية للقضية الفلسطينية. "باختصار، حتى ما يسمى بحفظ ماء الوجه لم يعد موجوداً". وعن قمة الرياض الأخيرة، تساءل لماذا الحديث عن حلف شرقي أوسطي جديد وليس مثلاً حلف عربي أو حتى إسلامي؟ وجواباً عن هذا التساؤل قال إن المقصود هنا أن يشمل هذا الحلف إسرائيل، معتبراً أن "ما نشهده اليوم هو محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وليس لتسويتها". وأضاف أن "أنظمة الفساد والاستبداد العربية استغلت القضية الفلسطينية وأطلقت المبادرة للتغطية على استبدادها وفسادها".

وفي قراءة للمشهد الإقليمي العربي، تحدث عن وجود ثلاثة تيارات الطاغي بينها هو التيار

الرباعي المكوّن من الأردن ومصر والسعودية والإمارات، علماً أنه يوجد الكثير من الخلافات والاختلافات بينها. وقال إن هذا التيار يدعو إلى الحل الإقليمي للقضية الفسلطينية وقيام حلف شرق أوسطي جديد على قاعدة اعتبار إيران العدو الأول. وأوضح أن هذا المحور يقول أيضاً بضرورة حلّ القضية الفلسطيينة للتفرغ لمواجهة الخطر الإيراني، مؤكداً أنه ذاهب بعيداً ومستعد أن يعطي أبو مازن فرصة للتكيف تاركاً لنفسه مساحة للإطاحة به.

التيار الثاني هو المحور التركي، القطري والأخواني، وهو يهيئ لقيادة المرحلة الثانية في فلسطين "وفرسه الداخلي هو حماس". حاولت قطر تأهيل حماس في غزة لتتمكن من سحبها إلى الضفة. هذا المحور يعاني حالياً من الحصار وبات العالم اليوم يعي أن قطر راعية للإرهاب، وهي تقوم بذلك من زمن بعيد.

أما التيار الثالث فهو محور دمشق، إيرن وحزب الله، معتبراً أنه "يعدّ العدة للانخراط في القضية الفلسطينية، إذ أن إيران بانتظار الصفقة الكبرى مع الغرب وإذا لم تحصل هذه الصفقة تكون فلسطين ساحة الاشتباك".

وختم بالقول إن كل قطب إقليمي له حلفاء داخل العالم العربي، مشدداً على أن المرحلة الحالية شديدة الخطورة بسبب صراع هذه التيارات. "كل المؤتمرات التي شهدنا انعقادها مؤخراً بشكل متواز، من مؤتمر طهران إلى مؤتمر اسطنبول وعين السخنة ولندن، كلها ليس لديها أجندات بريئة". واعتبر أن طريق الخلاص يبدأ ببناء نظام عربي يقوم على دول وطنية ديمقراطية. "فالطريق إلى فلسطين يمرّ عبر تحقيق المواطنة ودولة الحداثة والعصرنة والحكم الرشيد، ودون ذلك لا يمكننا حلّ القضية الفلسطينية. المشاكل القديمة لا تحلّ اليوم إلا بأدوات جديدة".

بدأ محمود سويد مداخلته بالقول: "كُلفت بموضوع احترت في إيجاد عنوان له ، حتى استقر بي الأمر إلى اعتماد العنوان التالي: علاقات بعض الأنظمة العربية غير الشرعية أو غير النظامية مع إسرائيل خارج مصر والأردن". وإذ أشار أن لا معلومات لديه حول سير بعض الدول العربية بالصلح مع إسرائيل، تحدث عن وجود أمور واقعية تحدث عنها الإعلام حول علاقة بعض الدول العربية مع إسرائيل. وتابع أن السعودية لديها مستوى معين من العلاقات مع إسرائيل كما لديها مواقف تتوافق فيها مع إسرائيل ومواقف أخرى تختلف معها. ومن الظواهر العلنية لهذه العلاقة، تحدث عن زيارة وفد سعودي برئاسة أنور عشقي إلى إسرائيل وصف بأنه وفد أكاديمي، معتبراً أن زيارة كهذه لا يمكن أن تتمّ دون موافقة رسمية. إلى هذا قال إن الأمير تركي

الفيصل معروف بلقاءاته مع شخصيات إسرائيلية. وعن الإمارات، تحدث عن قيامها بمناورات عسكرية مع الولايات المتحدة ودول غربية شاركت فيها إسرائيل، كما تحدث عن افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في كل من قطر وسلطنة عمان ومكاتب أخرى في تونس وموريتانيا. وعن المغرب ذكر توجه وفد إعلامي مغربي إلى اسرائيل، حيث حلّ أعضاؤه ضيوفاً عند وزارة الخارجية الإسرائيلية. وفي مراكش، رفرف علم إسرائيل فوق مكان انعقاد مؤتمر المناخ الدولي، علماً أن المغرب برّرت ذلك بأن الأرض التي أقيم عليها المؤتمر هي أرض أممية.

من جهة أخرى وعلى الصعيد الرسمي، رفضت السعودية أن يلعب فريقها لكرة القدم في إسرائيل كما رفضت منح تأشيرة دخول لصحافيين إسرائيليين كانا ضمن الوفد المرافق للرئيس ترامب خلال زيارته الأخيرة إليها، وألغى الملك محمد الخامس مشاركته في مؤتمر قمة الإسكوا في موروفيا بسبب دعوة نتانياهو لحضورها.

إلى هذا، قال سويد إن الموقف العربي الرسمي تحدده مبادرة السلام العربية، ولم يخرج أحد عن المبادئ التي وضعتها وكل الدول الموقعة عليها ما تزال حتى الآن ملتزمة بها. وذكّر أن مبادرة السلام العربية تنصّ على ضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وإيجاد حلّ عادل للاجئين وقبول قيام دول فلسطينية مستقلة على حدود 67 عاصمتها القدس الشرقية. ومع ذلك، تحدث عن حصول تنازلات كبيرة في هذه المبادرة بدءا من وصف الصراع العربي الإسرائيلي بأنه نزاع "ما يُعدّ تقليلاً من أهميته وتاريخيته"، إضافة إلى استبعادها الحرب من الخيارات وتنازل الفريق العربي عن حق العودة. واعتبر أن الجرم العربي الأكبر في حق القضية الفلسطينية هو التنازل عن فلسطين ككل والاكتفاء بالضفة والقطاع والقدس الشرقية. وأضاف: "أعتقد أنه ليس مطلوباً اليوم من هذه الأنظمة العربية إلا التمسك بلاء واحدة: لا صلح مع إسرائيل دون حلّ ضمن ما اتفق عليه، وهو إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، عاصمتها القدس الشرقية". وتحدث عن أهمية أن تبقى الشعوب العربية هي "الحارس الأمين" للقضية كما كانت في مصر والأردن، حيث لم تُطبع مع إسرائيل على الرغم من اتفاقيات الصلح التي أسفرت عن مجرد صلح بارد. ولفت أيضاً إلى دور الشعب الفلسطيني في استنهاض من بقي من الدول العربية، "ولم يتبق منها الكثير" في ظل غياب سوريا العربية والعراق العربي وتراجع مصر وقيادة العالم العربي من دول الخليج، معتبراً أننا اليوم "في وضع أخطر مما كنا عليه أبان النكبة الكبرى عام 1948". وختم قائلاً إن إسرائيل وجدت خشبة الخلاص بما بات يعرف بمعادلة الصلح الإقليمي كطريق إلى الصلح مع الفلسطينيين. وأكد أن كل تسوية يجب أن تبدأ بإعلان حكومة نتانياهو قبولها المبدئي بالمبادرة العربية ووقف الإستيطان وإجراء مفاوضات

تحت السيادة الدولية، ودون ذلك تكون هناك خديعة من قبل إسرائيل لا سيّما وأن هذه الأخيرة وفي الصميم لا تريد لا حلّ الدولتين ولا حلّ الدولة الواحدة، بل جلّ ما تقوم به هو عملية تهويد كاملة وقضم لأراضي القطاع بنية الانتهاء من الصراع عبر وضع غزة تحت الإدارة المصرية.

ومع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- مع وصف البعض لمداخلات المحاضرين الثلاثة "بالخطاب القومي البائد"، أشاروا إلى ضرورة التوقف عند مفصل مهم هو تقديم إعلان الرياض عام 2006 لتعريف حديث لمعنى العروبة وهو: الرابطة العربية هي رابطة اللغة على قاعدة احترام الدول الوطنية والعلاقات البينية بينها. أما في الشأن الفلسطيني، فقد تناوله الإعلان بشكل موضوعي قائلاً إن الشعب الفلسطيني يريد دولة على حدود الـ 67. إسرائيل رسّمت حدودها مع الأردن ومصر ولبنان، وعليها ترسيم حدودها مع فلسطين. واعتبروا أنه يجب البناء على هذا الموقف وليس على تصوراتنا السابقة.

- لماذا لم يبد الفلسطينيون حتى اليوم أي رأي حول ما يجري في سوريا؟

- مع الموافقة على أن الأنظمة العربية تعمل لتصفية القضية وليس لتسويتها، السؤال الذي يطرح نفسه هو أي طريق يسلكه الفلسطينيون؟ الانخراط في أحد المحاور التي تحدث عنها الأستاذ الرنتاوي ليكونوا ضمن اللعبة وليس خارجها أو البقاء خارج هذه المحاور؟

- تصنيف الأستاذ الرنتاوي للمحاور يحتاج إلى ثلاثة توضيحات: أولاً ما هو موقع إسرائيل من هذه المحاور؟ وهل يستطيع أحد منها أن يأخذ مداه دون الحصول على موافقة السلطة الوطنية؟ وهل تستطيع السلطة البقاء على الحياد أزاء هذه المحاور؟

- لم نسمع شيئا عن دور تركيا وإيران؟

- تجاهلت الدول العربية حقيقة أن العدو الإسرائيلي عندما غرس في أرض فلسطين كان يشكّل خطراً على كل الأمة وليس فقط على الشعب الفلسطيني، فيما بعد أصبح هذا الشعب يحارب وحيداً. العرب لم يكونوا جنوداً مخلصين للقضية الفلسطينية. بالنسبة إلى الموقف من الحرب السورية، أبو مازن كان واضحاً حين دعا جميع الأطراف من النظام إلى المعارضة، إلى ضرورة إيجاد حلّ سلمي للنزاع الدائر.

- لا نريد أن يُفهم من كلامنا أنه خطاب كراهية ضد العرب. فالشعوب العربية قدمت 400 ألف شهيد في فلسطين. المتحدثون يتكلمون عن الأنظمة، أما الشعوب فقد حملت القضية الفلسطينية

ومعظم الحروب التي خاضتها الدول العربية كانت بسبب فلسطين وأكبر المساهمين في حركات المقاومة هم عرب. لم يتطرق المتحدثون إلى مسألة التطبيع لا سيّما في شقه الاقتصادي، إذ تشير الأرقام إلى أن إسرائيل تصدّر للسوق العربي والخليجي بنحو 100 مليار دولار .

- المحور لم يأخذ البعد الشعبي لهذه المتغيرات: ألا يمكن أن يكون لشباب الربيع العربي دور يبنى عليه في مستقبل المنطقة ؟

وفي ردّهم عن هذه الأسئلة وبالنسبة إلى الموقف الفلسطيني من الحرب السورية، قال الرنتاوي إن القيادة الفلسطينية حاولت عدم تكرار تجربة الكويت ولم تنحاز إلى أي طرف من طرفي النزاع، إذ يوجد في سوريا نحو مليون فلسطيني. من جهة أخرى، قال إن المتحدثين لم يغفلوا البعد الشعبي في علاقة الدول العربية بالقضية الفلسطينية ولكن علينا الاعتراف أن هناك تغير في المشهد الاجتماعي العربي إذ أن عدد الذين انضموا إلى داعش أكبر من عدد الذين تطوعوا للقضية. وأضاف أنه لإبقاء القضية الفلسطينية حيّة، لا بدّ من حركة استنهاض فلسطيني تبدأ ببعث الحركة الوطنية وتشبيبها وتحقيق الديمقراطية والليبرالية والتقدمية وتوحيد الفصائل ومن ثم بناء شبكة من التحالفات العربية والدولية.

أما نافع فقال إن إسرائيل تتّبع خطاً واضح المعالم إذ أنها تطرح حلاً تعلم أن العرب لن يقبلوه، وبعد حين تطرح حلاً آخر أقل من الأول فيرفض أيضاً وهكذا دواليك. واعتبر أن وعي الشعوب العربية أكبر من وعي الأنظمة والحكام الذين يتصرفون من منطلق ما يسمونه بالمصالح الوطنية وهذه الاخيرة بالنسبة إليهم تقتصر على بقائهم في سدة الحكم. لكن الشعوب العربية ليست مشاركة في صنع القرار في أي نظام عربي، وعندما نتحول إلى دول وطنية قد يصبح للشعوب كلمة في صناعة القرار.

وتحدث سويد عن حالة انهيار عربي شاملة معتبراً أن الانتصار الكبير للقضية الفلسطينية اليوم هو في الاستمرار بحمل رايتها وعدم تعرضها للطعن من خلال إجراء صلح عربي إسرائيلي دون حلها بشكل عادل ووفق المطالب التاريخية.

بدأت **الجلسة الخامسة تحت عنوان "فلسطين في البيئة الدولية الجديدة: أوروبا بعد البريكسيت، روسيا الصاعدة، الولايات المتحدة في ظل ترامب"**، بتعريف منسّقها سامي عون بالمتحدثين فيها وهم محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وحسين إبش، كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية والعربية، ورولان فرودنشتاين، مدير السياسات في مركز ويلفريد مارتن للدراسات الأوروبية.

بدأ محمد اشتيه مداخلته بالتوضيح أنه سيتحدث عن تأثير التغييرات الدولية على القضية الفلسطينية من منظور حلّ الدولتين، مشيراً إلى أنه سيتناول مواقف كل من أوروبا وروسيا والولايات المتحدة الذين يشكّلون مع الأمم المتحدة أطراف اللجنة الرباعية التي بذلت جهوداً كبيرة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وقال إنه لأول مرة منذ 50 عاماً يكون هناك إجماع فلسطيني وعربي ودولي على حلّ الدولتين، علماً أن تطبيقه ممكن حتى اللحظة إلا أنه لن يبقى كذلك غداً.

وأوضح اشتية أن قضايا المنطقة الملحّة لم تُفقد القضية الفلسطينية أهميتها وإلحاحيتها، مشيراً إلى أن تغيرات هامة على الساحة الدولية قد تترك على القضية الفلسطينية أثرها، كالتوتر في اوروبا نتيجة خروج بريطانيا من الاتحاد واستراتيجية روسية جديدة للتعامل مع الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود ترامب في السلطة والتعاطي الجديد مع الشرق الأوسط وفلسطين.

وتحدث عن الجهود التي بذلتها فرنسا لتفعيل مسار السلام من خلال إطلاق عدد من المبادرات، كما اعتبر أن ألمانيا لطالما "اختبأت وراء فرنسا بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية". أما بريطانيا فقال إنها كانت دوماً تلعب دور حصان طروادة للولايات المتحدة، ومع تغيير الإدارة الأميركية وخروجها من الاتحاد الأوروبي، ستصبح بريطانيا في سياستها الخارجية أكثر التصاقاً بأميركا. وتحدث عن وجود أصدقاء أوروبيين تاريخيين للفلسطينيين كاليونان مثلاً. وتحدث عن التفاوت الكبير بين موقف الأنظمة الأوروبية من القضية الفلسطينية والموقف الشعبي منها، وقال "كما أن لإسرائيل حلفاء على الساحة الدولية، فلدى الفلسطينيين أيضًا حلفاء، إضافة إلى أن الشعوب والبرلمانات تقف مع القضية الفلسطينية، وهذا ما نراه من خلال الفعاليات في الجامعات والبلديات وفي حملات المقاطعة لإسرائيل". واعتبر أن أوروبا قبلت أن تكون في المقعد الخلفي في ملف القضية الفلسطينية وأن تكون "دافعة الشيك" في المساعدة الاقتصادية. وأشار إلى طلبه من مجموعة قناصل أوروبيين بضرورة اتخاذ خطوات لمنع الإسرائيليين حاملي الجوازات الأوروبية من الإقامة في المستوطنات، إذ يقدر عدد الإسرائيلين الذي يحملون جوازات أوروبية بنحو 1,2 مليون نسمة، جزء منهم يقيم في المستوطنات. وأوضح أن اوروبا تدعم حلّ الدولتين وترفض الإستيطان، لكن لا خطوات جديدة لديها بل تنتظر ما سيأتي من ترامب. ومع ذلك اتخذت أوروبا قرار وسم البضائع المستوردة من المستوطنات، ومع أن هذا الأمر لا يعني مقاطعتها، إلا أنه خطوة جيدة تعبر من جهة عن موقف مناهض لعملية بناء المستوطنات ومن جهة أخرى تترك للمستهلك حرية الاختيار.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة قال إن الرئيس السابق أوباما لم يكن داعماً لوزير خارجيته جون كيري في جهوده لإطلاق عملية المفاوضات، أما ترامب، وعلى الرغم مما أعلنه من نيته العمل على إيجاد تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، اعتبر أن الضبابية ما زالت تسود رؤيته لهذا الحل، معرباً عن اعتقاده أن واشنطن بإدارتها الجديدة لن تحيد عن الموقف الأميركي التاريخي الداعم لإسرائيل. وأضاف أن ترامب هو قائد شعبوي، "وهذا النوع من القادة يقال عنهم إنهم أنانيون ولا يمكن توقع تصرفاتهم ولا يؤمنون بالمؤسسات، وكل شيء يدور حولهم". ومع ذلك، ترامب غير مديون مالياً للناخب اليهودي ولم ينقل السفارة الأميركية إلى القدس، ونقل الملف الفلسطيني إلى مكتبه بخلاف الإدارات السابقة حيث كان بعهدة وزارة الخارجية. ومع ذلك، يبقى الامتحان الرئيس لجدية ترامب هو في ضمانه وقف الإستيطان وتحديد مرجعية واضحة للتفاوض، مؤكداً أنه حتى اللحظة، ما زالت الإدارة الأميركية الجديدة في مزاج الاستماع وليس لديها أي خطة واضحة المعالم، كاشفاً عن أن وفداً فلسطينياً سيجري قريباً مشاورات مع الجانب الأميركي.

وأشار اشتية إلى أن ما يريده نتانياهو هو استمرار الأمر الواقع، وهو عدو حلّ الدولتين، وما يؤشر إلى ذلك استمرار عملية تهويد القدس والسيطرة عليها وضم الأغوار واعتبار المناطق (ج) خزاناً جغرافياً لتوسع المستوطنات، وكذلك إبقاء غزة تحت نير الحصار واستمرار الانقسام.

ركّز حسين إبش في مداخلته على إحدى أفكار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وهي خطة لحلّ النزاع العربي الإسرائيلي "من الخارج إلى الداخل". ترتكز هذه الخطة على فكرة أن تقارب المصالح بين إسرائيل ودول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر إضافة إلى الأردن ومصر لجهة التصدي للخطر الإيراني وطموحات طهران التوسعية، قد يساهم في المضي قدماً في إرساء سلام بين إسرائيل والفلسطينيين وذلك من خلال حث الطرفين على تقديم تنازلات. وبذلك تكون إسرائيل قد اكتسبت شرعية إقليمية وربما اعتراف رسمي بها من قبل عدد أكبر من الدول العربية عبر الشراكة معها للتصدي للتوسع الإيراني في المنطقة. من جهة أخرى، يحصل الفلسطينيون على غطاء سياسي ودعم ديبلوماسي ومساعدة اقتصادية جادة وحيوية، ما يدفعهم إلى تقديم تنازلات لإسرائيل.

إلا أن إبش استطرد ليقول إن مخططاً كهذا يواجه عقبات عدة أولاها عقبة "من يأتي أولاً الدجاجة أم البيضة"؟. وأوضح أنه على الرغم من مصلحة دول الخليج في الشراكة مع إسرائيل للتصدي للخطر الإيراني، إلا أن سياساتها الداخلية والقيم التي قامت عليها تاريخياً لجهة

اعتبار القضية الفلسطينية القضية الأم، تحدّ بشكل كبير من قدرتها على الخوض في هكذا مخطط دون أن ترى في المقابل تطوراً في الموقف الإسرائيلي لجهة تعزيز حقوق الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال. بالنسبة إلى إسرائيل، فهي لن تمنح مجاناً أي تنازل للفلسطينيين مقابل تعاون استراتيجي مع الدول العربية دون الحصول بالمقابل على مكاسب معينة.

وقال إبش أن ترامب من نيويورك ولا يمكن أن تكون من نيويورك ولا تكون على اطلاع بمختلف جوانب النزاع العربي الإسرائيلي، "وهو يعرف عن الموضوع أكثر مما نظن". إلى هذا يرغب ترامب بأن يكون DEAL BREAKER في هذه القضية وأن يتوصل إلى ما عجزت عنه الإدارات السابقة وهو حلّ هذا النزاع. وكشف أيضاً أن معظم الإسرائيليين يريدون التقرب من العرب لأنهم يخافون من إيران ومن الخطر النووي ويخافون من اليوم الذي سيلي نهاية الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي. من جهة أخرى، الدول العربية قلقة أيضاً من إيران وبخاصة لما تشكّله حاضراً من خطر. وأضاف أن أهمية الإدارة الجديدة تكمن في أعادة إحياء ملف النزاع العربي الإسرائيلي أميركياً وبالتالي دولياً. (أبو مازن ذهب إلى واشنطن واستقبله ترامب بحفاوة بالغة: خرج إلى السيارة لاستقباله ووضع العلم الفلسطيني وراءه، وزاره في الفندق). ومع ذلك لا بدّ لنا من الإشارة إلى أن ترامب لا يتمتع بالكفاءة لا على صعيد القيادة ولا على الصعيد الدبلوماسي، إضافة إلى ما يواجهه من اضطرابات داخلية غالباً ما تجعل الرؤساء، ووفقاً لما علمتنا إياه التجربة، يتوجهون إلى الخارج. بالنسبة إلى إسرائيل، أقصى ما يخشاه نتانياهو هو التهديد الآتي من أقصى اليمين أي من بينيت، ويعمل وفق مقولة إنه لاتقاء شر العدو عليك ان تبقيه قريباً منك. إذا لم يكن نتانياهو متأكداً أن هذا الحلّ سينجح لن يتبناه مخافة من بينيت ومن إطلاق العنان لانتقاداته. وأردف: "اعتقد أن الكثير من الإسرائيليين في اليمين يقترفون خطأ إذ يظنون أن صمودهم لسنوات طويلة خفض الثمن وحال دون تقديمهم تنازلات كبيرة للدول العربية، ويعتقدون أيضاً أنه بسبب الخطر الإيراني اليوم سيعترفون بنا دون أن نتنازل عن أي شيء. هذا خطأ إذ أول ما فعلته قطر في أزمتها مع السعودية والإمارات هو اتهامهما بأنهما على علاقة مع إسرائيل. إذن تهمة العلاقة مع إسرائيل ما زالت فاعلة عربياً".

وعن المعوقات التي قد تحول دون تحقيق هذا المخطط، خلص إلى القول إن آفاق هذا المخطط ترتبط بمدى اطمئنان دول الخليج على أن واشنطن جادة في دعمها للتصدي للخطر التوسعي الإيراني وعكس كل المكتسبات التي حققتها طهران حتى الآن واعتماد ذلك كأولوية في سياستها الخارجية. وإذا ما التزمت واشنطن بتحقيق هذه المطالب مع ربطها بشكل واضح بالتعاون العربي الإسرائيلي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، من الممكن لهذا المخطط أن يفضي إلى مسار جديد

في عملية السلام. وختم قائلاً إنه في وقت تظهر فيه العديد من التحديات والعقبات، تبقى هذه المقاربة الأكثر واقعية لتحقيق تقدم على المدى القريب في حلّ النزاع العربي الإسرائيلي.

بدأ رولان فرودنشتاين مداخلته بالتعريف بمركز ويلفريد مارتن للدراسات الأوروبية، وهو مركز الدراسات الأساسي للوسط اليمين في الاتحاد الاوروبي ويضمّ 75 حزباً.

بالنسبة إلى موضوع الجلسة، قال إن البريكسيت بات أكثر تعقيداً وإيلاماً منذ الأمس، ومواجهة روسيا مع الغرب ستستمر لوقت طويل "ولا أرى أي تسوية قريبة"، أما ترامب، فما تزال الضبابية تسود معظم سياساته ولكن ما بات جلياً هو "ضعف قدرته القيادية". وعن العوامل التي انتجت البريكسيت وترامب، تحدث عن "الأوضاع الاقتصادية ووسائل التواصل الاجتماعي التي سرّعت التطورات السياسية ولم نر بعد نهاية هذه السرعة، الخوارزميات التي تستخدمها شركات مثل فيسبوك والتي تجعلكم تتواصلون مع أشخاص يفكرون مثلكم وتهمش كل الآخرين ما يساهم في خلق التطرّف، وأخيراً الاخبار المفبركة والمضلّلة التي لا تنطبق على الواقع وتنتقل بسرعة خارقة". واعتبر أن ازمة العولمة وتطور هذه الوسائل انتجت هذه الظواهر.

بالنسبة إلى أوروبا، قال إن التشاؤم سائد في بروكسيل، إلا أن انتخاب ماكرون أعاد إنعاش الأمل إذ أنه يجسّد مبدأ سياسياً جديداً: الانقسام التاريخي في أوروبا بين اليسار واليمن بات من الماضي وأصبح التصويت يجري وفق معادلة الإنغلاق أو الانفتاح، العولمة أو العزلة. ومع ذلك، قال إن أوروبا ما زالت عالقة بين القديم والجديد، وما حصل في بريطانيا يشير إلى أنه من المبكر الحديث عن موت مفهومي اليسار واليمين.

بالنسبة إلى التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية في أوروبا، قال إن أوروبا منشغلة بنفسها الآن والنقاشات السائدة هي تلك المتعلقة بالتغييرات المؤساساتية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي سيضعفها دبلوماسيا. كل هذا يعني أن أوروبا منشغلة في أمور لا علاقة لها بالشرق الأوسط بعامة وبالقضية الفلسطينية بخاصة. الدول الأكبر في الاتحاد مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا، ستبقى السياسة الخارجية تحت السيطرة ولدى الاتحاد آلية جيدة لتنسيق السياسات ولكنها معقدة وغير كافية. ومع ذلك "اعتقد أن أوروبا لن تلعب دوراً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط".

وعن مواجهة روسيا مع الغرب، قال إنها ستستمر معتبراً أن النظام الروسي لم يشهد مركزية كتلك التي يشهدها في عصر بوتين، الذي يسعى للقضاء على كل التجارب الديمقراطية لا سيّما تلك التي تقوم حوله، مؤكداً عدم وجود أي صفقة بين روسيا والغرب. ما الذي يعنيه ذلك

بالنسبة للشرق الاوسط وما هي تداعيات عودة روسيا؟ في الوقت الحالي، تابع، يقوم الروس بتحركات ذكية بالنسبة إليهم، فهم من جهة يتوددون إلى نتانياهو ومن جهة أخرى يخوضون في سوريا حرب النظام السوري.

وختم بالقول أن أوروبا لن تساهم في حل النزاع بين إسرائيل وفلسطين "وذلك يعود برأيي الى اللاعبين في المنطقة". ومع ذلك "اعتقد أنه علينا الخروج من الخطاب القديم كالحديث مثلاً عن تهديدات المشروع الصهيوني. إسرائيل واقع ونشأت لتبقى وأي حلّ للنزاع مع الفلسطينيين يبدأ ببناء الثقة بين الطرفين".

ومع فتح باب النقاش، طُرحت الإشكاليات التالية:

- صحيح أن إصلاح الأمور يبدأ من الداخل ولكن المسألة الرئيسة تبقى في عدم توازن القوى بيننا وبين إسرائيل، ودور الخارج بالنسبة الينا مهم جداً. هناك لحظات في التاريخ يتم خلالها إعادة ترتيب للعلاقات الدولية، كانهيار الاتحاد الروسي الذي ساعد في توحيد الالمانتين، نهاية حقبة القطب الواحد وتنامي الدور الأوروبي والدور الصيني والدور الروسي، البركسيت وما ستؤول إليه الحرب السورية. قبل دخول ترامب إلى البيت الأبيض، ذهبنا إلى مؤتمر باريس وإلى مجلس الأمن وإلى روسيا في محاولة لاستباق ما يمكن أن يقوم به. أما أوروبا، فاستطعنا خلال العشر سنوات الأخيرة أن نحصل منها على اعتراف بحلّ الدولتين، وبموقف ضد المستوطنات وإقرار حق تقرير المصير ولكن لم نستطع أن نأخذ منها موقفاً من حق العودة.

- منذ أوسلو وحتى الآن، لم تكن اللعبة سوى لعبة وقت، وإحدى الخدع التي استعملت هي كسب الوقت بحجة بناء الثقة. وأوروبا ساعدت إسرائيل في كسب الوقت من خلال استخدام حق الفيتو.

- ترامب يسعى لعقد صفقة كبرى. هل ستشملنا هذه الصفقة؟ إلى أي مدى تملك القيادة الفلسطينية معطيات عن التوجهات الأميركية لحلّ القضية الفلسطينية؟

- هل يوجد صفقة بين الولايات المتحدة وإيران؟ الا تعتبرون أنه يمكن للنظام في إيران أن يتغير لسبب أو لآخر، ماذا عندها؟

- هل تعتقدون أن الروس سيلعبون دوراً في حل النزاع العربي الإسرائيلي؟

وحول بناء الثقة وما يجب على العرب القيام به، قال رولان: "لا يمكنني أن أقول لكم ما يجب أن تفعلوه، ولكن اعتقد أنه من الضروري العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة ولا اتفق مع

حسين إبش في أن اليمين الإسرائيلي يعتقد أنه بعد عشر سنوات سيحصل على حلّ أفضل. هم اليوم خائفون على أمنهم".

أما إبش فقال إن ما عزّز صعود نجم روسيا في المنطقة هو غياب أميركا، ولكن هذا الصعود "غير جدي ولا يشكّل أي خطر عليها". هناك تراجع لأميركا ولكن في المقابل لا وجود لأي طرف جدي يشكّل خطراً عليها. سمعت الكثير عن صفقة كبيرة بين إيران والولايات المتحدة، ولكن اعتقد أن هذا مجرد وهم وفي حال لم يتغير النظام في إيران، فهي لا تستيطع تغيير سلوكها لأسباب أيديولوجية".

أما اشتيه فحذر من أن يكرر ترامب خطأ الإدارات الأميركية السابقة "ويرسل شخصيات يهودية لمحاورة إسرائيل والتفاوض معها"، معتبراً أن هذا الأمر لن ينجح. وأضاف: "لا يوجد على الساحة الفلسطينية قيادة رسمية وقيادة غير رسمية. القيادة، أي السلطة الوطنية الفلسطينية مدعومة من المجلس الوطني، تريد حلاً يستفيد منه الجميع. أعتقد أن آفاق التوصل إلى حلّ في عهد الرئيس ترامب ضئيلة إذ أن العناصر التي تحيط به غير مؤاتية ولا أظن أنه يوجد قرار دولي بإنهاء الاحتلال. هناك قرار بإدارة النزاع وليس بحله، وللتوصل إلى تسوية عادلة نحن بحاجة إلى مرجعية موثوق بها ووسيط نزيه وتحديد أطر زمنية".

بدأت **الجلسة السادسة تحت عنوان "الاحتمالات والتصورات في ظل الواقع الجديد: إلى أين من هنا؟ مراجعة لآفاق حل الدولتين وما يتعداه في قراءتين متعارضتين لإمكانيات استنقاذه"**، بتعريف منسّقها عريب الرنتاوي بالمتحدثين فيها وهم: عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي الأسبق في الأردن، ناصيف حتي، سفير الجامعة العربية السابق في باريس وروما والفاتيكان، وحسين أبو النمل، أكاديمي وباحث في الشؤون الإسرائيلية.

بدأ عدنان أبو عودة مداخلته بالقول إن الصهيونية تقوم على ركيزتين: أولاها أرض فلسطين وقد أمنتها بانتصارها العسكري عامي 1948 و1967. وثانيتها السكان أي الديموغرافيا، وهي تعمل على تحقيقها بأن تجعل الأكثرية العظمى لسكان اسرائيل من اليهود إذ أن يهودية الدولة هو غرض الحركة الصهيونية منذ نشأتها. وقال إن قصة حلّ الدولتين بدأت سنة 1947 بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين والذي كان سيمنح الفلسطينين 46% من أرض فلسطين. ولكن الجامعة العربية رفضته في حرب 1948 وبقي للفلسطينين 22% فقط من أرض فلسطين أنضم معظمها أي الضفة الغربية الى الأردن.

وبعد أن قدّم عرضاً تاريخياً للنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948 وللمحطات والتحولات التى حدثت عبر الخمسين عاماً التى مضت على احتلال إسرائيل للضفة الغربية والتي أفضت إلى

وجود نحو 650 الف مستوطن فيها، 300 ألف منهم في محيط القدس و 150 مستوطنه منها 40 مستوطنة في منطقة نابلس أي قلب الضفة الغربية، و250 بؤرة استيطانية، اعتبر أن سنة 1974 شكّلت منعطفاً كبيراً في تاريخ القضية الفلسطينية السياسية لأسباب عدة أهمها:

1 – في 8 حزيران من هذا العام قرر المجلس الوطني الفلسطيني في مؤتمره الثاني عشر في القاهرة وضمن برنامج النقاط العشر، إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية تنسحب منه إسرائيل وذلك عن طريق التحرير الكامل. اعتبرت اسرائيل والدول الغربية إجمالا أن منظمة التحرر فتحت عبر ذلك بابها على قنوات دبلوماسية محتملة كما أعطى المنظمة شرعية إجراء توافقات مستقبلية تتوصل إليها قيادتها.

2 – بعد سبعة أسابيع من إعلان المنظمة برنامج النقاط العشر، قدم إيجآل آلون لحكومته مقترحا لتتبناه للتوصل إلى سلام في الضفة الغربية يقوم على ضم الأرض المحيطة بالقدس ووادي الأردن بعرض 10–15كلم ومنحدرات جبال القدس باتجاه البحر الميت وتنشأ على هذه الأراضي مستوطنات وقواعد واقترح آلون أن تعمل الحكومة على التفاوض مع زعماء الضفة الغربية من أجل الحلّ السلمي .

3 – في العام 1974 اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط قراراً يعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار بإيحاء من كيسنجر للقيادة المصرية وكانت حيلة ذكية لم تدركها تلك القيادة حينها لتحويل الضفة الغربية من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها بين الأردن ومنظمة التحرير.

4 – عدم انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية.

وخلص إلى القول إن حلّ الدولتين هو المقبول ومجمع عليه دولياً لكن محاولات تحقيقه فشلت. وأضاف، حينما تبيّن فشل جهود التوصل لحلّ الدولتين، خرج إلى السطح دعوتان جديدتان، الأولى هي حلّ الدول الواحدة والثانية هي وطن واحد ودولتان. واعتبر أن هاتين الدعوتين لن تجدا لهما دعماً دولياً وترفضهما إسرائيل، الأمر الذي يجعلنا نراهن على حلّ الدولتين بالرغم من سائر أنواع الفشل التي خبرناها حتى الآن.

وتابع: "في العام 1981 أخبرني يافغيني بريماكوف حينما كان رئيس معهد الاستشراق في موسكو أن الدولة الفلسطينية لن تقوم. وبعد عشر سنوات في آذار 1991، أخبرني وزير الخارجية الأميريكة آنذاك جيمس بيكر، أن الدولة الفلسطينية لن تكون وأقصى ما يمكن التوصل إليه هو كيان أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي. والآن، في زمن تغيرت فيه الأولويات، يحق لنا ألا نستسلم

لهاتين النبوءتين. وعلى الرغم من فشل الدول العربية ومنظمة التحرير عسكرياً ودبلوماسياً لتحقيق حلّ الدولتين، ووهم حلّ الدولة الواحدة، تخبرنا ظاهرة الـ BDS (وهي انطلقت بايمان شباب فلسطينيين وإسرائيليين بالمواطنية العالمية) أن هناك مساراً ثالثاً هو توظيف القوة الثالثة التي لم توظف بشكل كاف حتى الآن وهي القوة الأخلاقية والإنسانية التي من شأنها محاصرة إسرائيل أخلاقياً وقانونياً لتحفيز قوة يهودية وإسرائيلية ليبرالية متحدة مع القوى الليبرالية العالمية تطالب بحل الدولتين، وسلاح هذه القوة هو تغذية البعد الأخلاقي والإنساني ومواصلة العمل على الحصار الدولي لإسرائيل بهدف تثبيت الفلسطينيين في أرضهم".

أخذ ناصيف حتي الكلام وبدأ مداخلته بالتذكير أن هذا المؤتمر يتزامن مع مرور 50 عاماً على ما نسميه هزيمة 67 والتي أدت الى تحول في الصراع العربي الإسرائيلي وبدء الحديث عن حل الدولتين، "وانطلقنا في عمليات للسلام من فاس الى قمة بيرون مروراً بمدريد، ووصلنا إلى طريق مسدود ما يحتمّ علينا تغيير الوسيلة". وأضاف أن الدبلوماسية العربية لا تستند إلى أي عنصر من عناصر القوة، ونحن نعيش في وهم اسمه المجتمع الدولي ولا نقوم سوى بالتباكي على كتف هذا الوهم".

وأضاف أننا نعيش اليوم نتائج 67 حيث تم استبدال دبلوماسية تسوية الصراع بدبلوماسية إدارة الصراع، والأزمات التي تشهدها معظم الدول العربية تجعلها عاجزة عن المساهمة بأي حل للقضية الفلسطينية.

وتحدث عن أربع احتمالات لمستقبل القضية الفلسطينية:

استمرار الأمر على ما هو عليه أي استمرار دولة الوضع القائم، وهو أقل سوءا وأقل ضرراً لإسرائيل التي ستستمر في نشاطها لتغيير الوقائع على الأرض في ظل بقاء الجمود مسيطراً على الصعيد السياسي.

أن يقدم الرئيس الأميركي ترامب مبادرة تعتمد خيار التسوية المؤقتة بشكل دائم، واعتقد أن هذا هو المشروع الأميركي القادم. ما يُطرح يعكس الواقع، وواقع ضعفنا يقول إننا إذا كنا غير مؤثرين فعلينا القبول بأخذ الفتات، وهذا ما سيحصل. المقاربة الأميركية هي مبادرة "من الخارج الى الداخل"، التي تقوم على جعل الحلّ إقليمياً أي حلّ قضايا المنطقة من البوابة الفلسطينية والبدء بالصلح بين الدول العربية وإسرائيل ومن ثم بحث الصلح مع الفلسطينيين. في هذه الحال، أضاف، أعتقد أنه سيكون هناك دولة واحدة وهي إسرائيل وبلديتان في الضفة وغزة بمسميات سيادية.

احياء خيار الأردن هو فلسطين ولكن تحت مسميات ومقاربات مختلفة من نوع الربط الكونفدرالي بين الضفة الغربية أو "بقايا" الضفة الغربية بالأردن.

الحل الواقعي وشبه المستحيل وهو حلّ الدولتين. أما عن كيفية الوصول إليه وتحقيقه، فتحدث عن الهندسة المعكوسة، أي إلزام الأطراف المعنية بخريطة طريق ومدة زمنية وتقديم تنازلات ضمن سلّة متكاملة وبمواكبة طرف ثالث يحدّد قواعد اللعبة. واعتبر أن مبادرة السلام العربية قدمت مقاربة إقليمية ولكن شاملة، وهذا هو المدخل الواقعي الوحيد. وعن شروط تحقيقه، تحدث عن واقع ساخن جداً على الأرض يدفع إسرائيل إلى طلب المفاوضات، بمعنى أن يصبح الوضع مكلفاً لها، إضافة إلى الإفادة من لحظة الوعي الدولي لأهمية الهويات الأولى التي لا تندثر.

اخذ المنصة حسن ابو النمل وبدأ مداخلته بالقول إن عنوان المداخلة، "هل كان خيار حل الدولتين في الماضي أصلاً"، ينفي وجود الخيار المذكور، علماً أن هذا غير دقيق لأنه كان هناك عرضاً فلسطينياً ودولياً جزئياً لم توافق عليه إسرائيل وأجهضته فعلاً لأسباب أبعد وأعمق وأخطر من تلك التي قدَّمتها الورقة المفتاحية للمؤتمر.

وأكد أن خيار حل الدولة الواحدة أو الدولتين لم يمُت مؤخَّراً، بل مات غير مرة منذ توصية لجنة "بيل" عام 1937، إلى قرار التقسيم عام 1947، إلى المشروع المرحلي منذ 1974، وحتى أوسلو 1993. وعليه تحدث عن وجود أوهام متناسِلة ناتجة عن تجاهل طرح الأسئلة الحرجة والمحرِجة، سواء بما يخصّ الفلسطينيين أو الإسرائيليين، مثلاً: هل أن حلّ الدولتين يعني حلاً جدياً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

وأضاف أن الخلاف ليس حول مساحة حقوق الفلسطينيين بل مبدأ اعتراف إسرائيل بها، وذلك في سياق سؤال مُكمّل حول المتاعب التي ستخلقها لإسرائيل حلول تُلبي الحدّ الأدنى من تلك الحقوق. وتساءل: "هل يُمكن لخيار حل الدولتين أن يرى النور إذا بقي المشروع الصهيوني على مضمونه التوراتي القائم أصلاً على التشدُّد الديني والقومي والإستيطان الإستئصالي والذي لا يرى حقّاً لأحد في فلسطين ويعتبر أن أرض إسرائيل لليهود؟".

وشدّد على ضرورة عدم الهرب من الأسئلة الفكرية الإستراتيجية الصعبة، مثل: هل المشروع الصهيوني مُمثَّلاً بإسرائيل الآن هو مشروع سياسي يتوسّل الأيديولوجيا الدينية أم مشروع أيديولوجي قوامه اليهودية ويتوسّل السياسة لتحقيق نفسه؟ هل اليهودية أنتجت وأحيت مشروعها الصهيوني أي إسرائيل، أم أن الأخيرين أحيا اليهودية، حين أعطياها بُعداً وحضوراً سياسياً ومضموناً حيوياً مُعاصراً؟!

وتحدَّث عن فشل فكري تمثَّل بقبول أن إسرائيل تزداد "يمينية" و"عنصرية"، كأنها لم تكُن هكذا بالأصل والجديد فعلاً هو أنها أصبحت أكثر إفصاحاً إيديولوجياً، منبهاً إلى ضرورة تحديد ماهية إسرائيل وهل هي دولة إيديولوجية أم ديموقراطية.

واستطرد طارحاً السؤال التالي: "أي منطق يفترِض أن إسرائيل ستُفكّر يوماً بوقف دينامية تعظيم مكاسبها وتضخيم خسائر الفلسطينيين، من خلال الموافقة على حلول تَسمَح باستقلالهم عنها؟ إسرائيل لن تفعل ذلك ولن تقوم بما يقوّض إكمال مشروعها التوراتي على كل جُغرافيا ما تسميه بأرض إسرائيل".

وارتأى أنه إذا جاز الحديث عن "حلّ" انطلاقاً من قاعدة المستفيد والخاسر من بقاء الوضع الراهن كما هو عليه وموقعه في الصراع الدائر، فـ "الحلّ" الذي نَاب ويناسب إسرائيل هو منع تنفيذ أي حلّ يغيّر طبيعة الوضع القائم باعتبار أن كل لحظة تمر تُضيف مكاسِب للإسرائيلي، مُقابِل خسائر موازية للفلسطيني.

وخلص إلى القول أن إسرائيل تمسّكت بمشروعها الأيديولوجي وهي أقل قوة نِسبياً، فكيف سيكون الحال عليه وهي أكثر قوة وأكثر شهية لقضم حقوق الفلسطينيين وفي ظل انحطاط العالم العربي واختلال موازين القوى بين الطرفين؟ وأشار إلى تحوّل كبير في الخطاب الإسرائيلي من عدم تقديم حلول للقضية إلى إنكار وجودها أصلاً باعتبار "أرض إسرائيل" لليهود فقط ولا وجود لا لفلسطين ولا للفلسطينيين، بل لمجرد مُقيمين عرب أتوا من وراء الحدود، صوّرهم الخطاب الإسرائيلي على أنهم محتلين. ومن هنا كان تأليف وترويج خطاب مضاد يزعم أن الحديث عن الاحتلال يجب ألا يكون حول احتلال إسرائيل بل حول "احتلال عربي" لفلسطين وسوريا الطبيعية ومصر وشمال أفريقيا!". وتابع: "بقية السردية معروفة، وهي أن الفلسطينيين ليسوا إلا عرباً وفدوا واحتلوا أرض إسرائيل، وحقوقهم السياسية هي حيث وفدوا، أي تحميل العرب مسؤولية حلّ مشكلة الفلسطينيين حيث وُجِدوا. ومن أجل ذلك تتعدَّد السيناريوهات التي لم تعد سراً أو لغواً من الأردن- الضفة الغربية، إلى مصر- غزة ولبنان وفلسطينييه، ومن لا يتم توطينه حيث وُجد، فأن باب الجو والبحر مفتوح أمامه!".

وعن سؤال "في ظل الواقع الجديد: إلى أين؟"، قال: "ليس إلى أي مكان، بل مراوحة في المكان نفسه إن لم يكُن أسوأ، لأن البيئة التي نعيش في ظلها صارت أسوأ! أما إذا كنا نبحث عن شيء إيجابي بشأن "حلّ الدولتين" أو خلافه، فعلينا أن لا نبحث عن الحل خارجنا فقط بل داخلنا أولاً، ومن قلب العصر ومعاييره ومعياريته لا من خارجهما!".

ومع فتح باب نقاش، طُرحت الإشكاليات التالية:

- لسنا هيئة رسمية ولكننا نناقش موضوع لا يتحقق الا بسياسة دول. نحن مع الخيار السلمي وليس مع خيار الحرب. الأ تعتقدون أنه كان علينا الاستماع إلى قوى المجتمع المدني والمفكرين وليس فقط إلى السياسيين لا سيّما حين نعلم أنه عام 2010 اجتمعت مجموعة من المفكرين الاسرائيليين وأعلنوا أن حلّ الدولتين مستحيل وغير مستحب؟
- لو لم يتخذ قرار فك الارتباط هل كنا سنشهد تحقيق حلّ دولتين؟ وما هي أهمية القرار 2334 وكيف يؤثر على حل الدولتين؟
- الملك حسين أقدم على قرار فك الارتباط لأنه لم يستطع تحرير الضفة الغربية، هو لم يتخل عن هذا الأمر إلا عندما وصل إلى طريق مسدود. بدون عناصر القوة سيكون أمامنا الخيارات التي طرحها السفير حتي، ولذلك علينا العمل لتغيير موازين القوى.

وفي الردود قال اشتيه أنه "ليس من الانصاف بشيء تجاهل النضال الفلسطيني العسكري والسياسي والدبلوماسي. إن تدويل الصراع كان معركة حقيقة مع اسرائيل وحالياً وبما أن خيار الحرب غير واقعي وخيار المفاوضات مسدود حتى الآن، يبقى أمامنا خيار واحد هو خيار الآواني المهشّمة: لا يوجد ضغط خارجي على إسرائيل، وعليه علينا أن نعمل على استنهاض ضغط من داخل إسرائيل".

ختم الرئيس أمين الجميّل المؤتمر بالقول إن هذين اليومين كانا "دسمين ومثمرين"، ودخلنا بعمق القضية الأم والقضية الوجدانية الأولى في العالم العربي. وشكر الرئيس محمود عباس على رعايته غير المعلنة لهذا اللقاء بايفاد السيد نبيل شعث، كما شكر كل المشاركين والمتحدثين والمنسقين. وخلص إلى القول إنه "رغم كل هذه الأجواء التشاؤمية، مجرد وجودنا اليوم هنا وبحثنا بالقضية الفلسطينية وبالحق الفلسطيني يعتبر بحدّ ذاته فعل إيمان ويثبت أن القضية ما زالت موجودة وأن إرادة حلها ما زالت أيضاً موجودة. من الضروري التحلي بالأمل، فاليأس ممنوع وستبقى هذه القضية في ضميرنا ووجداننا مهما طال الزمن ومهما كانت العراقيل".

وتحدث شعث قائلاً: "نحن أمام طريق صعب ومسدود والقضية تمرّ بوضع صعب جداً ولكن الإرادة مستمرة لإبداع سبل للمقاومة والضغط على إسرائيل وتوحيد الصف الفلسطيني واستمرار الأمل. باسم الرئيس أبو مازن أشكر الرئيس الجميّل وبيت المستقبل على فتح هذا الباب".

برنامج عمل المؤتمر

برنامج الجمعة 9 حزيران/ يونيو 2017

9:00 – 9:30 الوصول وتسجيل المشاركين

9:30 – 10:15 كلمات الافتتاح :
- **بيت المستقبل، الرئيس أمين الجميّل**
- **كلمة رئيس السلطة الفلسطينية يلقيها الدكتور نبيل شعث**
- **مركز القدس للدراسات السياسية، عريب الرنتاوي**
- **مؤسسة كونراد أديناور، بيتر ريميليه**
- **ويلفريد مارتن سنتر للدراسات الأوروبية، رولان فرودنشتاين**

10:15 – 11:45 **الجلسة الاولى: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية بجناحيها الوطني والإسلامي: الانقسام، الترهل وتآكل النفوذ في أوساط الفلسطينيين، التحولات في بنية الفصائل وقدرتها على استيعاب الأجيال الجديدة من الفلسطينيين، دخول السلفية بمدارسها المختلفة إلى الوسط الفلسطيني.**

المنسق: نواف كبارة، أستاذ جامعي وباحث
- **نبيل عمرو**، وزير سابق في السلطة الفلسطينية
- **فهد سليمان** ، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- **محسن صالح**، رئيس مركز الزيتونة

نقاش

11:45 – 12:00 إستراحة قهوة

12:00 – 13:30 **الجلسة الثانية: التحولات في المجتمع الفلسطيني، الداخل والشتات: أسئلة الهوية والاندماج (الأردن خاصة)، البنى الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقدرتها على انتاج «اقتصاد صمود ومقاومة»، الوضع في قطاع غزة، الفاعلون الجدد في بيئة المخيم الفلسطيني (لبنان وسوريا والأردن)**

المنسق: سامي عون، بروفسور في جامعة شيربروك في كيبك-كندا، (MdF. BM)
- **طاهر المصري** ، رئيس الوزراء السابق، الاردن
- **هاني المصري**، مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
- **سهيل الناطور**، رئيس لجنة حقوق الإنسان الفلسطيني

نقاش

13:30 – 15:00 غداء

15:00 – 16:30 **الجلسة الثالثة: التحولات في المجتمع الإسرائيلي: الميل إلى التشدد السياسي والاجتماعي إزاء الصراع وأثره على التصورات المستقبلية لحل القضية الفلسطينية.**

المنسق: خيرالله خيرالله، إعلامي وكاتب

- **ديفيد ماكوفسكي** (Skype) ، كبير الباحثين في مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- **لارا فريدمان** (Skype) ، رئيسة مؤسسة السلام في الشرق الأوسط

نقاش

برنامج السبت 10 حزيران/ يونيو 2017

10:00 – 11:30 **الجلسة الرابعة: فلسطين في بيئة إقليمية متغيرة: قراءة في المواقف العربية، وقراءة في المواقف الإقليمية الفاعلة – تركيا وإيران.**

المنسق: منى فياض، استاذة جامعية وكاتبة، لبنان، (MdF، BM)

- **حسن نافعة**، استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة
- **محمود سويد**، المدير العام السابق لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- **عريب الرنتاوي**، مدير عام مركز القدس للدراسات.

نقاش

11:30 – 11:45 إستراحة قهوة

11:45 – 13:15 **الجلسة الخامسة: فلسطين في البيئة الدولية الجديدة: أوروبا بعد البريكسيت، روسيا الصاعدة، الولايات المتحدة في ظل ترامب.**

المنسق: محمود سويد، المدير العام السابق لمؤسسة الدراسات الفلسطينية

- **محمد اشتية**، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
- **حسين إبش**، كاتب وباحث في الشؤون الفلسطينية والعربية.
- **رولان فرودنشتاين**، مدير السياسات، ويلفريد مارتن سنتر للدراسات الأوروبية

نقاش

13:15 – 14:45 غداء

14:45 – 16:15 **الجلسة السادسة: الاحتمالات والتصورات في ظل الواقع الجديد: إلى أين من هنا؟ مراجعة لآفاق «حل الدولتين» وما يتعداه في قراءتين متعارضتين لإمكانيات استنقاذه.**

المنسق: عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس للدراسات

- **عدنان أبو عودة**، رئيس الديوان الملكي الاسبق ، الاردن
- **ناصيف حتي**، سفير جامعة الدول العربية السابق في باريس، روما والفاتيكان
- **حسين أبو النمل**، باحث في الشؤون الاسرائيلية

نقاش